



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الاقتصاد التطبيقي



أثر تراكم ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد
الكلي. في الفترة (1980-2014م)

The Impact of Sudan External Debt Accumulation on Some
Macro Economic Indicators During The Period
(1980 – 2014)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي

إعداد:-

١. ترتيل عوض الطيب العوض.
٢. ثوبية بلوله سليمان رحمة.
٣. سارة عبدالله ابراهيم عبدالله.
٤. سحر عبدالقادر أحمد محمد.

إشراف:-

البروفيسور: خالد حسن البيلي.



الآية

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾
العلق: ١ - ٥

الإهداء

إلى روح أمي وأبي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من اضاء لنا بعلمه عقل غيره

أوهدي بالجواب الصحيح حيرة سائله

فاظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابة سماحة العارفين

إلى من نهلن العلم من رحيق عقولهم

"أساتذتي الأجلاء"

نهدي هذا البحث راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول

والنجاح.

شكر وعرفان

الشكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين لإعراؤه هذا البحث

وإلى كل الدواريين والأساتذة في جميع مجالات التعليم المختلفة وإلى كل من ساهم في مجال التعليم عامة.

وخاصة الدواريين والأساتذة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وهم يقرمون كل ما هو مفيد إلى طلاب وطالبات الوطن العزيز ويبذلوا قصارى جهدهم من أجل تخريج طلابهم وطالباتهم وهم يحملون ورجات علمية رفيعة المستوى.

ونخص بالشكر والتقدير البروفيسور /المشرف على البحث خالدر حسن إسماعيل البيلي.

ونخص بالشكر والتقدير الأستاذ /علي الأمين ، والأستاذة \ آيات الزين لم يبخلوا علينا بوقتهم الثمين وقد كانوا عوناً وسنداً لنا. . .

والشكر أيضاً لكل الزملاء والزميلات.

المستخلص

تناولت الدراسة أثر تراكم ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني. وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية : (ماهي أسباب تراكم ديون السودان الخارجية ووصولها إلى مبلغ 43,7 مليار دولار بنهاية 2014م ، وما هو أثر تراكم الديون السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم).

وهدفنا الدراسة إلى توضيح أسباب تراكم ديون السودان الخارجية خلال الفترة من 1980-2014م ، وبناء نموذج قياسي لتوضيح أثر ديون السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع ديون السودان الخارجية وتراكمها خلال الفترة من (1980-2014) إضافة للمنهج الوصفي التحليلي لتحليل أسباب هذه الظاهرة ، والمنهج القياسي لتصميم نموذج قياسي لدراسة أثر هذه الديون على الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف - التضخم.

- قامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:-

- الفرضية الأولى: هنالك أسباب داخلية وخارجية لتفاقم أزمة ديون السودان الخارجية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدين الخارجي والتضخم.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدين الخارجي والتضخم.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين العلاقات الخارجية للسودان مع المؤسسات الدولية والدول ذات العلاقة بقضية الدين الخارجي.

Abstract

The present study deals with the accumulation of Sudan external debts and its impact on some Sudan economy indicator.

The research's problem represents on answering the following questions: what are the root causes of Sudan's external debts accumulation and why does it reached into the sum 43.7 billion dollars?

What is direct impact of the Sudan's external debts on the gross domestic product, exchange rate and inflation?

The study aimed to find out the main causes o Sudan's external debts during the period 1980 – 2014, and formulate standard model to clarify the influences of Sudan's external debts on gross domestic product, exchange rate and inflation.

The two researchers has adopted historical method to follow up Sudan external debts and its trends over the period 1980 – 2014 furthermore analytical descriptive method for analyzing this phenomena, in addition to the standard method to formulate standard method to investigate the impact of these debts on the gross domestic product, exchange rate and inflation.

The stady adopted the historical method to review sudan external debt and its accumulation during the period 1980-2014, besides the analytical descriptive method for analyzing the causes of this phenomenon, in addition to the econometric method for designing an econometric model to investigate the impact of these debts on the Gross Domestic Product, exchange rate, and inflation. The study had tested the following hypotheses: there are internal and external factores, which led to the exacerbaton of the crises of sudan external debt; there is a statistical significant relationship between the external debt variable and Geoss Domestic Product; there is a ststistical significant relationship between the external debt variable and inflation. The study main findings indicated the existence of a negative relationship between the external debt and Geoss Domestic Product, as well as the existence of a positive relationship between the external debt and both exchange rate and inflation. The study has recommended the importance of improving sudan foregin relations with international institutions and the ststes related to the external debt problem.

فهرس المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الفصل الاول - الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الاول : الاطار العام للدراسة	5-1
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	14-6
الفصل الثاني - الاطار النظري للدراسة	
المبحث الأول : مفهوم ونشأة الديون الخارجية	21-15
المبحث الثاني : الاسباب الرئيسية لازمة المديونية العالمية	24-22
المبحث الثالث : الاثار الاقتصادية والسياسية للمديونية الخارجية على الدول النامية	29-25
المبحث الرابع : المبادرات المطروحة لحل مشكلة المديونية العالمية	34-30
الفصل الثالث - الاثار السلبية الناجمة عن تراكم الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني	
المبحث الاول : نبذة تاريخية عن ديون السودان الخارجية	39-35
المبحث الثاني : اسباب تراكم ديون السودان الخارجية	44-40
المبحث الثالث : الاثار السلبية الناجمة عن تراكم الاقتصاد السوداني	46-45
المبحث الرابع : مقاييس عبء المديونية الخارجية واثرها على بعض مؤشرات الاقتصاد	49-47

51-50	المبحث الخامس : السياسات الحكومية لمعالجة مشكلة تراكم ديون السودان الخارجية
	الفصل الرابع - بناء نموذج لقياس اثر الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الصرف ، التضخم
53-52	المبحث الاول : مفهوم النماذج الاقتصادية
61-54	المبحث الثاني: صيغ المعادلات الانية
74-62	المبحث الثالث : منهجية الاقتصاد القياسي
	الفصل الخامس
76-75	مناقشة فرضيات الدراسة
77	النتائج
78	التوصيات
79	مقترحات لبحوث مستقبلية
81-80	المصادر والمراجع
88-82	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	ديون السودان الخارجية خلال الفترة 1980-2014	39-37
(1-2)	نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الدالة اللوغريثمية	66
(1-3)	نتائج تقدير دالة سعر الصرف باستخدام الدالة اللوغريثمية	69
(1-4)	نتائج تقدير دالة التضخم باستخدام الدالة اللوغريثمية	72

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المقدمة:

تعود أزمة ديون السودان الخارجية إلى سبعينيات القرن الماضي عندما تم انشاء العديد من المشاريع الصناعية والتي تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية بفوائد مرتفعة ، وعليه فقد ازدادت الديون الخارجية من 0.2 مليار دولار في عام 1979م إلى 2.0 مليار دولار في عام 1982م ، وفي خلال الفترة (1980م-1990م) نمت ديون السودان الخارجية بصورة كبيرة لتصل 15.3 مليار دولار في عام 1990م.

وفي الفترتين (1990-1999) و (2000-2010)، تفاقمت الديون الخارجية لتصل 37.5 مليار دولار ، في عام 2010م، وفي عام 2014 وصل الى 43.7 ، وتمثل المتأخرات والفوائد على هذه الديون حوالي 86% . وقد أثر تراكم المديونية الخارجية على العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف، وهذا البحث يهدف لدراسة أثر تراكم مديونية السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف خلال الفترة 1980-2014.

أهداف البحث:-

وتشمل الآتي:-

1. التعريف بأسباب أزمة المديونية العالمية.
2. تسليط الضوء على المبادرات المقدمة لمعالجة أزمة المديونية العالمية.
3. توضيح أسباب تراكم ديون السودان الخارجية خلال الفترة 1980-2014.
4. بناء نموذج قياسي لتوضيح أثر ديون السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف.
5. تقديم بعض المقترحات لمعالجة مشكلة تراكم ديون السودان الخارجية.

أهمية البحث:

وتتبع من الآتي:

1. أهمية الظاهرة موضع الدراسة "ديون السودان الخارجية وتأثيراتها العديدة على الاقتصاد السوداني".

2. تتناول الدراسة الفترة التي تلت انفصال الجنوب عام 2011م ، وما تبع ذلك من تأثيرات مختلفة على الاقتصاد السوداني ومشكلة ديون السودان الخارجية.

مشكلة البحث:

هنالك العديد من الأسباب التي تدفع الدول للاقتراض منها لدعم وزيادة النمو الاقتصادي طويل المدى وبناء البنى التحتية وتمويل التنمية القومية ،وقد بلغ حجم القروض الأجنبية والتمويلات التجارية التي استفاد منها السودان في عام 1936-حوالي 26.8 مليار دولار، وقد بدأت ديون السودان الخارجية في النمو والتزايد منذ بدايات السبعينات إلى أن وصلت لمبلغ 43.7 مليار دولار بنهاية عام 2014،كذلك يشكل الدين الخارجي 82% من إجمالي الدين العام وبلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 1168 دولار.

وتتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر تراكم المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف إضافة لتسليط الضوء على أسباب تراكم ديون السودان الخارجية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1. ماهي أسباب تراكم ديون السودان الخارجية ووصولها مبلغ 43.7 مليار دولار بنهاية عام 2014؟
2. ما هو أثر تراكم ديون السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف، التضخم،

فروض البحث:-

وتشمل الآتي:

1. هنالك أسباب داخلية وخارجية أدت لتفاقم أزمة ديون السودان الخارجية.
2. توجد علاقات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدين الخارجي وسعر الصرف.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدين الخارجي و التضخم.

منهج البحث:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لمتتبع ديون السودان الخارجية وتراكمها خلال الفترة 1980-2014، إضافة للمنهج الوصفي التحليلي لتحليل أسباب هذه الظاهرة، والمنهج القياسي بتصميم نموذج قياسي لدراسة أثر هذه الديون على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف.

مصادر وأدوات جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية مثل منشورات الجهاز المركزي للإحصاء والعرض الاقتصادي وبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الدراسات السابقة ، إحصاءات بنك السودان المركزي وتقاريره ، ووحدة إدارة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي، ووزارة التجارة الخارجية وبيانات الشبكة العنكبوتية ، كل هذه البيانات والمعلومات تم تجميعها بصورة ثانوية في سلسلة زمنية للفترة من 1980-2014.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

- الحدود الزمانية: وتشمل الفترة 1980-2014، حيث شهدت هذه الفترة بداية تراكم المديونية لديون السودان الخارجية، إضافة لبعض التطورات السياسية الهامة مثل انفصال الجنوب 2011.
- الحدود المكانية: جمهورية السودان.

هيكل الدراسة :

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة

- المبحث الاول : المقدمة - الاهداف - الاهمية - المشكلة .
- المبحث الثاني : - الدراسة السابقة .

الفصل الثاني : - الاطار النظرى للدراسة

- المبحث الاول : - مفهوم ونشأة الديون الخارجية .
- المبحث الثاني : - اسباب ازمة المديونية العالمية .
- المبحث الثالث : - الآثار الاقتصادية والسياسية لازمة المديونية العالمية .
- المبحث الرابع : - المبادرات المطروحة لحل مشكلة المديونية العالمية

الفصل الثالث : -الاثار السلبية الناجمة عن تراكم الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني

- المبحث الاول : - نبذة تاريخية عن ديون السودان الخارجية .
- المبحث الثاني : - اسباب تراكم ديون السودان الخارجية .
- المبحث الثالث : - الاثار السلبية الناجمة عن تراكم الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني
- المبحث الرابع : - مقاييس عبء المديونية الخارجية واثرها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى
- المبحث الخامس : - السياسات الحكومية لمعالجة مشكلة تراكم الديون الخارجية .

الفصل الرابع : - النموذج القياسي لدالة الدين الخارجي .

- المبحث الاول : - مفهوم النماذج الاقتصادية
- المبحث الثانى : - صيغ المعادلات الأنية .
- المبحث الرابع : - نتائج معادلات النموذج .

الفصل الخامس :

- المبحث الاول :- مناقشة فروض الدراسة .
- المبحث الثاني :- النتائج - التوصيات.
- المبحث الثالث:- المراجع - الملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

1) دراسة حسن توكل احمد فضل الله¹:

أهداف الدراسة: ص3

- دراسة تحليلية لمديونية السودان الخارجية ، وأسبابها خلال فترة الدراسة.
- بناء نموذج لمديونية السودان الخارجية.
- تقدير قيم معالم متغيرات النموذج واختبرها وفقاً لمعايير الاقتصاد القياسي.

مشكلة الدراسة: -ص3

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أزمة المديونية الخارجية حيث أضحت أصبحت مشكلة عالمية تؤثر سلباً على الأنظمة المالية والاقتصادية والتمويلية إقليمياً ودولياً وبشكل مباشر على استقرار الدولة.

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة في الآتي:

- دراسة أسباب تفاقم مديونية السودان الخارجية دراسة تحليلية من خلال البيانات المتوفرة عن الدراسة.
- استخدام وسائل عملية تعمل على تقدير ودراسة الدين الخارجي للسودان بصورة تمكن البنك المركزي وإدارة السياسات من وضع مقترحات علمية وعملية لحل المشكلة.
- تحديد المتغيرات المؤثرة على الدين الخارجي في ظل منظومة معادلات آنية لدراسة الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات.
- دراسة اتجاه العلاقة بين الدين الخارجي كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في سعر الصرف ، والنواتج المحلي الإجمالي ، وحجم الصادرات ، وحجم الواردات ، ومعدلات التضخم.
- قياس درجة تأثير كل متغير في نموذج الدراسة على المتغيرات الأخرى.

¹نمذجة الديون الخارجية للسودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الفترة من 1980-2008م.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية: الاستنباطي ، التاريخي ، الوصفي ، القياسي.

النتائج:

صيغة المعادلات الآتية هي الصيغة الملائمة لدراسة مديونية السودان الخارجية:

وذلك للتأثير المتبادل والمشارك بين المتغيرات الداخلية ، فعلى سبيل المثال الدين الخارجي يتأثر بسعر الصرف والتضخم والصادرات والناج المحلي الإجمالي ، وهذه المتغيرات بدورها تتأثر بمتغيرات أخرى خارجية وداخلية. ولبناء نموذج مديونية السودان الخارجية لابد من تضمين معظم المتغيرات المؤثرة بمصيغة معادلات آتية.

سعر الصرف يؤثر على الدين الخارجي ويتأثر بمعدل التضخم:-

أثر سعر الصرف على معادلة الدين الخارجي ، حيث كانت قيمة معامل سعر الصرف في معامل الدين الخارجي تساوي (5.16) ، ويلاحظ أن إشارتها موجبة تتفق مع نظرية الدين الخارجي.

وكذلك تأثر سعر الصرف بمعدل التضخم حيث كانت قيمة معامل التضخم في معادلة سعر الصرف يساوي (-0.011)، ويلاحظ أن إشارتها سالبة دالة على العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الصرف وهذا يدعم اعتماد النتيجة الاقتصادية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

- الإهتمام بالصادرات وتنويعها وتنميتها لأنها المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لمواجهة خدمة الدين الخارجي.

(2) دراسة قصي محجوب محمد صالح بابا (2012)²:

أهداف الدراسة: ص³

1. التعريف الشامل عن أزمة المديونية العالمية بصورة عامة، وحالة دين السودان بصفة خاصة بحيث تشمل أسبابها وآثارها والحلول التي قدمت من قبل أطرافها.
2. تقديم دراسة علمية تتضمن حلول جديدة تساعد في كيفية الاستفادة من مشكلة المديونية وجعلها أداة استثمارية مرضية لكل أطراف الدين وذلك بالتركيز على السودان كحالة دراسة.

مشكلة الدراسة:

تعد الديون الخارجية في الوقت الحاضر معرقة لنمو اقتصاديات الدول المدينة أي من خلال تراكم وتزايد مدفوعات خدمات الدين والفوائد وهذا أدى لانزلاق الدول المدينة ومنها السودان في حلقات مفرغة تزيد من عدم إمكانيةها من تغطية ديونها.

فأزمة المديونية تؤثر سلباً على كل أطرافها وتؤثر في استقرار العلاقات الاقتصادية والمالية والدولية وبالتالي تم وضع كثير من الحلول لكنها لم توجد حلاً جذرياً لكل أطراف المشكلة.

²قصي بابا- مشكلة ديون السودان الخارجية (رؤية للحل) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2012م.

ويمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. كيف نشأت مشكلة المديونية الخارجية وما هي آثارها وأسبابها الجذرية والحقيقية؟
2. هل يمكن تقديم حلول جديدة تتوافق مع متطلبات كل طرف بالتركيز على حالة السودان؟

منهج الدراسة: ص4

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطور مشكلة المديونية الخارجية عامة وللسودان خاصة وأسبابها ، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل آثار هذه الأزمة على أطرافها وتقديم حلول جديدة وتحليل ايجابياتها وسلبياتها لكل أطراف الدين.

النتائج:

1. سوء الاستخدام للموارد المالية (القروض الخارجية) في مشاريع مدروسة وذات جدوى اقتصادية ضعيفة أدى لضياع تلك الأموال وضياع مردودها الاقتصادي تبعاً لذلك.
2. غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم وجود رؤية اقتصادية وإستراتيجية موحدة تجمع كل أطراف المجتمع السوداني أدى لاختلاف كل حكومة عن سابقتها في السياسات بحيث لا تتناسق مع السياسات السابقة لها.

التوصيات:

1. وضع خطط إستراتيجية تتضمن شركات وعلاقات إستراتيجية مع أكبر الدول الدائنة للسودان بحيث لا تتوقف على علاقات إستراتيجية سياسية فقط، بل تتعداها إلى علاقات اقتصادية تشمل اتفاقيات تعاون وتكامل أو إتحاد اقتصادي وذلك لفتح المجال للاستفادة من المبادرات المطروحة وتنسيق الجهود لوضع حلول مناسبة ولتسهيل دعمها وتميرها عند مناقشتها في المفاوضات حولها بالمؤسسات الدولية والإقليمية.

2. الخروج من نفق الديون مرتبط بالخروج من مأزق عجز تمويل التنمية وبالتالي التنمية بالسودان تتطلب بشكل أساسي اللجوء لدعم القطاع الزراعي باستخدام الفوائض المالية الناتجة من تصدير النفط والتعدين مستقبلاً مما يزيد قوة العمود الأساسي بالاقتصاد السوداني وبالطبع سيحسن من موقف المديونية.

3) دراسة عبدالحفيظ حبيب الله النور (عام 2009م)³:

أ. مشكلة البحث:-

الديون الخارجية لم توجه التوجيه الصحيح في استثمارات مشاريع تنمية تخدم قضايا التنمية بالبلدان النامية وتعمل على سداد هذه الديون والوفاء بالتزاماتها مما أدى إلى تعثر هذه الدول في السداد تجاه الدول الدائنة وكذا الحال في السودان حيث لم توجه للقطاعات الإنتاجية بصورة رئيسية.

ب. أهداف البحث:-

يهدف البحث لإمعان النظر في وضع الديون السودانية من منظور:-

1. معرفة كيفية توزيع استخدامات القروض الأجنبية بالسودان في القطاعات المختلفة ومدى مساهمتها في التنمية.
2. تقويم الخيارات الاقتصادية لجدولة الدين واستخدام أوزان نسبية إستراتيجية التعاون الاقتصادي لتحديد الوضع المرغوب.
3. الوصول لجدوى اقتصادية لقضية الدين قائمة على منهج علمي.

ج. منهج البحث:-

المنهج الذي يناسب هذه الدراسة هو المنهج التحليلي الذي يعتمد على المعلومات الإحصائية وباستخدام أدوات الاقتصاد الرياضي والاقتصاد السياسي بجانب المناهج الاستقرائية

³ عبد الحفيظ حبيب الله الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية ، دراسة تطبيقية على قطاع الزراعة في السودان ، في الفترة من 1993-2007 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

والمنطقية والرياضية والمنهج التاريخي لمعرفة أحوال ومتعلقات ديون الخارجية الاقتصادية بعد فترة زمنية معينة.

د. النتائج:

1. أن أزمة المديونية الخارجية هي ناتج طبيعي لأزمة التمويل للعمليات التنموية للبلدان النامية والتي هي ناتج طبيعي أيضا للفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمارات.
2. أهمية دور الاقتراض الخارجي وما يوفره من عملية صعبة ومساعدات فنية في دعم اقتصاديات الدول النامية من زيادة إنتاج وتحريك جمود الاقتصاد وركوده والمساهمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
3. الاستخدام غير المرشد للمبالغ المقترضة حيث تم إنفاقها في مشاريع ذات جدوى اقتصادية ضعيفة استناداً لدراسات جدوى لا تمت لمواقع البلدان المدينة بصلة مع تعميم غير منصف للكثير من المشاريع على كل الدول دون مراعاة لخصوصية وإمكانات كل على حدة.

التوصيات:

1. العمل على تفعيل المصارف الإسلامية العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية لتكون بديلاً لمؤسسات التمويل الدولية ذات الأغراض والشروط المجحفة.
2. العمل على إصلاح العلاقات الاقتصادية والمالية مع كافة دول ومؤسسات العالم الخارجي وتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي.

4) دراسة عودة ناجي فرهود الحمداني (2004م)⁴:

مشكلة البحث:

تمثل الديون الخارجية في الوقت الحاضر أكبر تحدي لنمو وتطور اقتصاد البلدان النامية فتراكم المديونية الخارجية للعالم الثالث بسبب تقادم خدمات الدين الخارجي ، المتمثلة في المدفوعات المتزايدة للفوائد والأقساط قد أدى إلى انزلاق البلدان النامية المدينة في حلقة مفرغة وأصبحت الغالبية المطلقة من البلدان المدنية في وضع عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وأصبحت المديونية الخارجية وسيلة لتدخل الجهات الدولية الدائنة في الشؤون الداخلية للبلدان النامية وسلب إرادتها السياسية وقرارها الوطني وذلك بإجبارها على تنفيذ شروط وقرارات صندوق النقد الدولي بذريعة التكيف والإصلاح الهيكلي، والعواقب المختلفة التي خلفتها المديونية الخارجية قد وطدت مواقع الرأسمال الأجنبي لاقتصاديات البلدان المدنية وعززت تبعيتها للدول الصناعية الدائنة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تسليط الأضواء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمديونية الخارجية للدول النامية ، والأسباب الكامنة وراء تقادم حجم الديون الخارجية وأعبائها بالتركيز على السودان كحالة من حالات المديونية الخارجية في البلدان النامية الأكثر فقراً والأقل نمواً .

إضافة لتوضيح الآثار التي خلفتها المديونية الخارجية في العالم الثالث وأثرها السلبي على التنمية الاقتصادية. كما يهدف البحث إلى محاولة التوصل إلى حلول ناجحة لأزمة

⁴ عودة ناجي أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية ، دراسة حالة السودان ، 2004م ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

المديونية الخارجية للسودان والخروج من هذه الأزمة باستخدام الوسائل المتاحة على الصعيدين الدولي والمحلي.

منهجية البحث:

تقوم الدراسة على عرض وتحليل أزمة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وتحليل هيكلية المديونية الخارجية باستخدام البيانات الإحصائية عند التحليل الاقتصادي بغرض توضيح الآثار التي خلفتها المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية ، تمت الإستعانة بالمنهج التحليلي باستخدام الطرق الإحصائية لتحليل البيانات الرقمية والجداول المختارة المقارنة للتوضيح.

النتائج:-

1. تقام حجم ديون السودان الخارجية مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينيات ، حيث وصلت المديونية الخارجية للسودان إلى أكثر من 16 مليار دولار بنهاية العام 2000م.

2. اعتماد السودان على إستراتيجية التمويل الخارجي عن طريق القروض لتحقيق التنمية الاقتصادية.

التوصيات:-

1. أن توجه القروض الأجنبية للمشروعات الاستثمارية فقط وتجنب استخدامها للأغراض الاستهلاكية.

2. خلق بيئة خصبة للاستثمار بحيث يصبح السودان جاداً في المنافسة لاستقطاب رؤوس الأموال.

3. الإهتمام الجدي بتحسين الصادرات السودانية وتنويعها للتعجيل بنمو الصادرات لأن ذلك يساعد في تقليل عبء خدمات الديون الخارجية وفي سرعة النمو الاقتصادي.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

استخدمت الدراسة الحالية نموذج قياسي باستخدام نظام المعادلات الآتية لقياس أثر ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني ، كما أن الدراسة الحالية استخدمت سلسلة زمنية طويلة المدى للفترة (1980 -2014). بينما استخدمت الدراسات السابقة المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح أثر الديون الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية في السودان ، عدا دراسة حسن توكل (2010م) حيث استخدم نموذج انحدار خطي متعدد لنمذجة الدين الخارجي في السودان.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم ونشأة أزمة المديونية الخارجية .

المبحث الثاني : أسباب أزمة المديونية العالمية

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والسياسية لازمة المديونية

العالمية .

المبحث الرابع : المبادرات المطروحة لحل مشكلة المديونية العالمية

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول:-

مفهوم ونشأة أزمة المديونية الخارجية:-

المطلب الأول:-

نشأة الديون الخارجية⁵:-

لقد تفاقمت حدة مشكلة الديون الخارجة للأقطار النامية حتى أصبحت تشكل أزمة عالمية في أواخر سنة 1982م عندما أعلنت المكسيك عجزها عن الإيفاء بخدمة ديونها، ولا تعتبر هذه الحالة فريدة في التاريخ الاقتصادي بل كانت تمثل أحد مراحل الدورات التجارية التي بدأت بتريدي الأوضاع الاقتصادية ولجوء الأقطار للاقتراض من المصادر الخارجية، فقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة "1822-1982" أربع دورات تجارية اتسمت بموجات من الاقتراض وتبعتها موجات أخرى من العجز عن سداد القروض وهي:-

1. الدورة الأولى (1822م-1841م):-

حدثت الدورة الأولى للإقراض عندما لجأت المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية إلى الاقتراض من الخارج لتمويل حروب التحرير ، وتمت معظم تلك القروض عن طريق إصدار سندات في سوق لندن من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي كان لا يهتمها سواء الحصول على معدلات فائدة مرتفعة على قروضها. ولما كان الغرض الأساسي من تلك القروض هو تمويل الإنفاق العسكري وعجز الموازنة فكان من غير المحتمل تسديد هذه القروض ، فأعلنت العديد من البنوك البريطانية إفلاسها واستمرت موجات الإفلاس إلى سنة 1841م عندما بدأت هذه الأقطار سداد جزء من ديونها.

⁵عبدالوهاب الأمين ، فريد بشير طاهر ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، (مركز المعرفة للنشر) ، المنامة ، الطبعة الأولى 2007م ، ص216.

2. الدورة الثانية (1850-1880):

تكررت موجة الإقراض لبلدان أمريكا اللاتينية مرة أخرى خلال هذه الفترة بالإضافة لكل من تركيا ومصر إلا أن الأسواق المالية الأمريكية هي التي تعرضت للانهييار أولاً ، عندما بدأت موجة عجز الأقطار المدنية عن سداد ديونها في 1873، وذلك بسبب انخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية وارتفاع معدلات الفائدة على القروض وانعكست آثار الأزمة على جميع الأسواق المالية في العالم الغربي حتى 1880. وكان من نتائج الأزمة ظهور مختلف أساليب الضغط من جانب المؤسسات المالية البريطانية والأقطار الأوربية على الأقطار المتخلفة عن سداد ديونها، كالامتناع عن تسجيل إصدارات سندات الدين لهذه الأقطار في أسواق البورصة وحث الحكومات الأوربية لممارسة الضغط السياسي على الأقطار المدينة، لدفعها لسداد ديونها وعندما فشلت هذه الأساليب لجأت الحكومات الأوربية لفرض المقاطعة الاقتصادية وتجميد أموال الأقطار المدينة وأخيراً لم تتردد الحكومات الأوربية للجوء للخيار العسكري لحماية مصالح مواطنيها ومؤسساتها المالية وكغطاء الاعتبارات سياسية بهدف إيجاد مناطق نفوذ لأغراض إستراتيجية، ومن الأمثلة على ذلك قيام البحرية البريطانية والفرنسية باحتلال ميناء يوناني 1859م واحتلال قوات بريطانية وفرنسية لأراضي المكسيك 1862.⁶

3. الدورة الثالثة (1924-1940م):

أدى النشاط الاقتصادي في "1924م" إلى حدوث موجة من الإقراض إلى الأقطار النامية وكانت كل من كندا وأستراليا في مقدمة الأقطار المقترضة في هذه الفترة إلا أنها لم تقابلها صعوبة في خدمة ديونها وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاستخدام المنتج للأموال المقترضة في كل منهما إلا أن الكساد الاقتصادي العالمي الذي حدث في أواخر العقد الثاني للقرن العشرين قد أدى لظهور ظروف مماثلة للأزمات

⁶المرجع سابق ، ص217-218.

الاقتصادية السابقة ، وتوقف بلدان أمريكا اللاتينية عن خدمة ديونها وذلك بسبب سوء استخدام القروض في مجالات غير إنتاجية كالإنفاق العسكري وتمويل العجز في الموازنة العامة.

4. الدورة الرابعة (1973م - 1982م)⁷:

تعزى بداية هذه الدورة إلى ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى "1973-1974" والصدمة النفطية الثانية "1979-1980م" حيث ارتفعت أسعار النفط العالمية من 3.29 دولار للبرميل في 1973م إلى 11.58 دولار للبرميل في "1974م" وبسبب توقف إمدادات النفط العربية إلى الولايات المتحدة لدعمها العسكري والسياسي اللامحدود لإسرائيل بعد اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973م ، كما يرجع ارتفاع أسعار النفط من 12.70 دولار للبرميل في عام 1978م إلى 17.26 دولار للبرميل في "1979م" إلى انخفاض الصادرات الإيرانية على أثر انطلاق الثورة الإيرانية ضد "الشاه" إيران. أما القفزة الثانية في أسعار النفط إلى "28.67 مليار دولار" فقد حدثت بعد الحرب العراقية الإيرانية وتعرضت المنشآت النفطية للدولتين للقصف الجوي، وكذلك القرار الذي اتخذته الحكومة السورية بغلق أنبوب صادرات النفط العراقي المار عبر أراضيها إلى منافذ التصدير على البحر الأبيض المتوسط بحيث لم يبق للعراق أي منفذ لتصدير نفطه إلا عبر الأنبوب المار بتركيا بطاقة 750 ألف برميل يومياً بعد أن بلغت الطاقة الإنتاجية للعراق قبل بداية الحرب مع إيران 1980 حوالي 3.8 مليون برميل يومياً.

يتضح مما سبق أن جذور أزمة المديونية الخارجية للأقطار النامية التي انفجرت في 1982م ترجع بالدرجة الأولى للانفجار والتوسع في الإقراض الدوليين جانب البنوك التجارية الدولية، وكان السبب الرئيسي لذلك هو تدفق الفوائض المالية البترولية لبلدان منظمة الأوبك إلى بنوك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، حيث قفزت هذه الفوائض من

⁷المرجع سابق ، ص 217 ص 218 .

7 مليار دولار في 1972م إلى 68 مليار دولار ، ثم مرة أخرى إلى 155 مليار دولار في "1980" تم معظمها من خلال تدفق الودائع من الدول النفطية وخاصة الخليجية إلى حساباتها في البنوك التجارية الدولية ، والتي قامت بدورها بإقراضها لحكومات الأقطار النامية غير النفطية وبلغ حجم الفوائض التي يتم تدويرها من بلدان الأوبك بواسطة البنوك الأمريكية والأوروبية حوالي 350 مليار دولار خلال 1976م إلى 1982م. ومن أهم العوامل التي شجعت الأقطار النامية وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية على الاقتراض من البنوك التجارية الأمريكية والأوروبية هو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية التي بلغت 6.6% خلال الفترة 1973-1976م و 5.2% خلال الفترة 1973-1979م، وارتفاع أسعار السلع التصديرية ، وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم من 13.75% خلال الفترة "1967-1976م" و 23.3% خلال الفترة "1977-1982م".

وتواصل هذا التوسع في الاقتراض مع تعسر في السداد إلى أن أعلنت المكسيك عام 1982م عدم مقدرتها على السداد ثم توالى مسلسل إعلان بقية الدول المدنية عدم المقدرة للسداد وهذا جعل المشكلة تظهر للعلن كخطر لاستقرار الاقتصاد الدولي⁸.

⁸مرجع سابق "217-218"

المطلب الثاني:

مفهوم الديون الخارجية والقروض الخارجية⁹:-

أ. تعريف القروض الخارجية:-

هي وسيلة غير عادية لتمويل النشاط الحكومي تلجأ إليها الدول في ظروف استثنائية وذلك عندما تعجز المتحصلات من العملات الأجنبية عن تغطية المدفوعات الأجنبية.

- (أو هي الأموال التي تقترضها الدولة (القطاع الخاص) أو بضمانتها من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الأجنبية نظير تعهدها برد المبلغ المقترض وبدفع فوائد سنوية وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد).
- (أو هي تلك التقارير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان).

ب. تعريف ومفهوم الديون الخارجية:¹⁰

- 1) البنك الدولي: (هي تلك الديون التي تسدد لمقترضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات وتكون فترة سدادها الأصلية أو المعتمدة أكثر : من سنة والتي تعتبر التزاماً مباشراً على شخصية اعتبارية عامة في الدول المدينة).

- 2) صندوق النقد الدولي: (هي مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى غير المقيمين في نفس الدولة من أجنب بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين).

⁹ احمد عبدالله إبراهيم، (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني)، مطبوعات جامعة بترا: ماليزيا ، 2007م ، الطبعة الأولى ، ص130.
¹⁰ سالم خلف القطارنه ، (مديونية الأردن الخارجية وأثرها على القرار الاقتصادي والتنمية في المدى الزمني 1985-1995م رسالة دكتوراه غير منشوره جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

عناصر تتضمنها التعريفات¹¹:

1. وجود عقد الضمان من جانب الدولة أو أحد أجهزتها العامة.
 2. يجب أن يكون الدين الخارجي مسدداً لأجنبي.
 3. أن يكون السداد بعملة أجنبية (غالباً دولار).
 4. تاريخ الاستحقاق يجب أن يكون محدداً.
- (3) ولوضع تعريف للديون الخارجية: شكلت أربعة منظمات دولية وهي (بنك التسوية الدولي - صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OELD). فريق عمل دولي لإحصاء الدين الخارجي عام (1984)، وتم تعريف الدين الخارجي بأنه (مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة في وقت محدد على المقيمين في بلد ما ، لغير المقيمين لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه).

بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالديون الخارجية:

الدين العام:

هو التزام خارجي لهيئة مرتبه من هيئات القطاع العام بما في ذلك الحكومة الوطنية أو إحدى فروع الحكومة والهيئات العامة المستقلة.

دين مضمون من القطاع العام:

هو التزام خارجي مستوجب على مدين من القطاع الخاص وتسديده مضمون من جانب هيئة من هيئات القطاع العام.

¹¹ علي عبدالغني مهرة ، الديون الخارجية وأثرها على عملية التنمية ، جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ، دمشق 1996م ، ص17

دين خارجي خاص غير مضمون:

هو التزام خارجي مستوجب على هيئة من هيئات القطاع الخاص دون أن يتضمن تسديده هيئة من هيئات القطاع العام¹².

¹²المرجع السابق ، ص64.

المبحث الثاني:

- الأسباب الرئيسية لأزمة المديونية العالمية:

1. العوامل الخارجية¹³:

وتتمثل في مجموعة من الأسباب ويمكن تلخيصها فيما يأتي:-

أ. الركود العالمي في الثمانينات:

إذ ترتب على الركود الذي واجهته معظم دول العالم في أوائل الثمانينات نقص واردات الدول المتقدمة ، ومن ثم نقص صادرات البلاد الأقل تقدماً ، ومن المعلوم أن نقص معدل النمو بمقدار 1% في الدول المتقدمة يؤدي إلى نقص من وارداتها بمعدل يتراوح بين 1.2 - 2.2%.

وأيضاً كان لارتفاع أسعار البترول في السبعينيات أثراً كبيراً على اقتصاديات الدول النامية ، إذ أصبح يتعين عليها تخصيص قدر أكبر من مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لمواجهة زيادة أسعار النفط ، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن ارتفاع أسعار برميل البترول بدولار واحد يعني زيادة إنفاق الدول النامية على وارداتها من النفط بمقدار مليار دولار سنوياً.

ب. ارتفاع أسعار الفائدة:

بدأ ارتفاعها في 1978م وأدى إلى ارتفاع معدلات الفوائد على ديون الدول الأقل نمواً من 5.5% من ناتجها القومي في 1970م إلى 2.8 في 1985م، ويرجع ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً إلى السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها حكومات الدول المتقدمة لمحاربة التضخم وخصوصاً فبالولايات المتحدة وبريطانيا. أيضاً نتيجة لزيادة العجز في الموازنات الحكومية خصوصاً الموازنة الأمريكية مما استدعى الحاجة إلى الاقتراض وبالتالي مثل ضغوطاً على أسعار الفائدة.

¹³الاقتصاد الدولي، البروفسور خالد حسن البيلي، نوفمبر 2007م، ص103- ص104

ج. الدولار القوي:

حقق الدول الأمريكي زيادة كبيرة في قيمته مقابل العملات الأخرى خصوصاً في الفترة من (1980-1985م) وأثر ذلك على وضع الدول النامية نظراً لكبر نسبة قروضها الدولارية (بلغت نسبتها إلى جملة القروض حوالي 70% في الفترة 1979-1983م) ، مما ترتب عليه زيادة الأعباء على الدول النامية ، وتعزى قوة الدولار ربما لشدة الطلب عليه واستقرار الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة مقارنة بدول العالم الأخرى.

2. العوامل الداخلية¹⁴:

وتتمثل في مجموعة من العوامل ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. إهمال تنمية مختلف القطاعات مع التركيز على قطاع السلع الأولية المصدرة.
2. سوء التخطيط وعدم وجود دراسات جدوى لمشروعات التنمية والذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد المتزايد على العالم الخارجي.
3. نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي بسبب زيادة السكان والدخول النقدية وظهور أنماط استهلاكية وترفيهية غير رشيدة بالإضافة للإسراف في الإنفاق العام في أوجه غير إنتاجية ضرورية.
4. فشل نمط التنمية والتصنيع في الدول النامية.
5. وجود فساد إداري ضخم في أجهزة الدولة في معظم الدول النامية، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية ، وساعد على ذلك ما درجت عليه المؤسسات العالمية والبنوك الدولية من إقراض الدول دون إخضاع تلك العمليات لأية رقابة أو متابعة.
6. التضخم المحلي والذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ، حيث يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدول في الأسواق العالمية ، وفي الوقت نفسه يشجع على زيادة

¹⁴المرجع السابق ، ص105.

الاستيراد حيث تصبح أسعار السلع المستوردة رخيصة الثمن، يضاف إلى ذلك أن التضخم المحلي يضغط على سعر الصرف للعملة المحلية فيتدهور هذا السعر ويشجع هروب رأس المال إلى الخارج ويضع العراقيل أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فيتزايد عجز الحساب الجاري وتضطر الدولة للاستدانة الخارجية.

المبحث الثالث:

الآثار الاقتصادية والسياسية للمديونية الخارجية على الدول النامية¹⁵:

المديونية الخارجية تؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية بالدول النامية ، بل تعتبر خدمة الدين السنوية التي تدفع من الدول النامية لتغطية الدين هي الآلية التي تؤثر على الحالة الاقتصادية بصفة خاصة وتكون أحياناً المعرقل للتنمية أو المنشأ أو المنبع لصفة أو خاصية من خواص الدول النامية غير المحمودة ، اما بالنسبة للحالة السياسية لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد لأن متغيراتها تؤثر وتحدد أحياناً (وخاصة للدول النامية) متغيرات الاقتصاد.

والديون الخارجية آثار سياسية واقتصادية على الدول النامية :

أولاً : الآثار الاقتصادية: وتشمل الآتي:

1. الأثر على ميزان المدفوعات:

تؤثر مدفوعات خدمة الدين بطريقة مباشرة على ميزان المدفوعات من خلال أنها تمثل مدفوعات للخارج وبالتالي هي تساهم في عجز ميزان المدفوعات لتلك الدول، ومن ناحية أخرى يعتبر عبء أصل الدين الذي تتحمله وتتعاقب عليه أجيال لتسديده هو مساهم في عجز موازين المدفوعات لكثير من لدول النامية والمدينة وخصوصاً لأن اغلب تلك الدول المدينة تعاني من ديون عالية وعجز دائم ومزمن بميزان مدفوعاتهما.

2. الأثر على حصيللة النقد الأجنبي (الاحتياطيات):

تؤدي مدفوعات خدمة الدين وخاصة لو كانت كبيرة بمعلومية أنها تدفع بالعملة الصعبة بحيث تؤدي لتخفيض حصيللة النقد الأجنبي أو مقدار الاحتياطيات من العملة الصعبة التي يحتفظ بها البنك المركزي ليستخدمها كأداة لحفظ الاستقرار والتوازن بميزان

¹⁵قصي محبوب صالح محمد بابا ، 2012 ، مرجع سبق ذكره ص8 .

المدفوعات وسعر الصرف ونظراً لأن العديد من الدول النامية لها خاصية الصادرات القليلة مقارنة ب وارداتها المالية فهذا يعني أنها أصلاً تعاني من شح ونقص في الاحتياطات من العملة الصعبة لتقابل بها مدفوعات وارداتها، إضافة فاتورة سنوية تتمثل في عبء خدمة الدين تؤدي لنقص في الاحتياطات من العملة الصعبة لتقابل بها مدفوعات وارداتها ،وبالتالي ضعف القدرة لمواجهة أو لحفظ استقرار سعر صرفها وحفظ التوازن بميزان مدفوعاتهما.

3. الأثر على سعر صرف العملة المحلية:-

تؤدي مدفوعات خدمة الدين باعتبار أنها مدفوعات للخارج وبعملة أجنبية بطريقة غير مباشرة لتقليل قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية، أي أنها تؤثر سلباً على سعر صرف العملة المحلية باعتبار أن قيمة العملة وسعر صرفها يتحدد بمقدار الاحتياطات من العملات الصعبة والذهب النقدي وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ، وخاصة بمعلومية أن فاتورة مدفوعات خدمة الدين تعتبر عالية نسبة للفوائد العالية المفروضة على الدين.

4. الأثر على معدل التضخم المحلي:

تؤثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على معدل التضخم المحلي بطريقة غير مباشرة ، بحيث تؤدي لزيادة معدل التضخم أو زيادة حدته على المدى الطويل باعتبار أن مدفوعات خدمة الدين تقلل من قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض قوتها الشرائية محلياً في الأسواق الخارجية مما يؤدي لارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية والأجنبية وتزيد حدته من خلال أنها تعمل على زيادة تكلفة استيراد عوامل الإنتاج والسلع. كما تؤثر سلباً على سعر صرف العملة المحلية، وكذلك زيادة حدة التضخم بطريقة متواصلة.

5. الأثر على موازنة الدول المدينة:

تعتبر مدفوعات خدمة الدين هي التزامات على الحكومة وكذلك تدخل بجانب النفقات العامة في موازنة الدولة وخاصة للدول النامية المدينة بديونها العالية وبالتالي مدفوعات خدمة دين سنوية عالية ، فهي تؤدي لزيادة عجز موازنة الدولة بحيث تستحوذ على قيمة كبيرة قد تتعدى ربع الإيرادات العامة لبعض الدول، وهذا من ناحية أخرى باعتبار أنها تزيد من معدلات التضخم وتقلل سعر الصرف العملة المحلية وبهذا يمكن أن تؤدي لعجز موازنة الدولة من خلال ارتفاع تكلفة التنمية والنفقات العامة بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

6. الأثر على القطاع الخاص:

تؤدي الديون الخارجية العالية ومدفوعاتها خدمتها العالية إلى آثار سلبية على القطاع الخاص لتلك الدول من خلال أنها تؤدي لرفع معدلات التضخم وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وباعتبار أن القطاع الخاص أهدافه تجارية في المقام الأول أي بغرض الربح. وأيضاً يعد هذا المناخ الاستثماري لأي مستثمر غير جاذب لأن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج، وأيضاً يقلل بصورة مستمرة من قيمة الإيرادات والأرباح مما يؤدي للأحجام من الاستثمار خوفاً من تلك المخاطر.

7. الأثر على الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي كاستثمار المحلي أهدافه تجارية بغرض الربح ، وتؤدي مدفوعات خدمة الدين وخصوصاً لو كانت عالية لارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج مع ضعف في الطلب الكلي المحلي ومما يعني أرباح أقل، وحتى هذه الأرباح ستقل قيمتها وأهميتها لأنها ستحول بالخارج ، وفي ظل انخفاض سعر صرف العملة المحلية الناشئ من الدين الخارجي ستقل قيمة هذه الأرباح كثيراً عما كانت عليه بالداخل وهذا المناخ يعتبر طارد وغير جاذب للاستثمار الأجنبي.

ثانياً: الآثار السياسية:

تجدر الإشارة أن في كثير من الدراسات والآراء يتم تناول أزمة الديون من جوانب سياسية فقط أو اقتصادية أي بجانب واحد فقط ، وأحياناً ينظر لها بالجوانب السياسية دون مراعاة الاعتبار للمترتبات الاقتصادية التي تولدها تلك المتغيرات السياسية وكان هذا هو المصدر الأساسي لاتهام الدول والمؤسسات الدائنة بالتدخل في الشؤون السياسية للدول المدينة ، وتابعة تلك المؤسسات للدول الدائنة لصاحبة أكبر حصص، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا لا يبرئها من الاتهامات الموجهة لها، ولكن يجب القول أنه لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد ، فمتغيرات كل منهما لها مترتبات وآثار تبادلية على الآخر.

وتشمل الآثار السياسية الاتي :

1. ارتفاع تكلفة القروض الخارجية قد يسبب عدم الاستقرار السياسي:

قد تؤدي مدفوعات خدمة الدين العالية إلى عدم الاستقرار السياسي من خلال أن ارتفاع تكلفة الدين وخدمة الدين التي تدفع على حساب المشاريع التنموية وما لهذا من آثار اقتصادية من تضخم وعرقلة للتنمية وعجز للموازنة وغيرها مما يؤدي لتردي الأوضاع الاقتصادية لأفراد الشعب، وتزيد تلك المشكلات الاقتصادية من حدة معاناة تلك الشعوب مما يؤدي للمظاهرات وأعمال شغب طالبت بإصلاحات للأوضاع الاقتصادية، ومثال لذلك أزمة ديون اليونان في عام "2010" وقد تواجه هذه المتطلبات بالقمع مما يؤدي لتفاقمها حتى تتحول في شكل حروب لإسقاط الحكومة أو حروب محلية.

2. العجز عن السداد للديون الخارجية يؤدي لتدخلات في الشؤون السياسية في الدول

المدينة:

قد يؤدي عجز سداد الديون الخارجية أحياناً إلى تدخل الدول والجهات الدائنة في الشؤون السياسية للدول المدينة من خلال اشتراط تطبيق سياسات معينة تصب في مصلحة الدول

الدائنة مثل إتباع سياسات وأيديولوجيات سياسية تتوافق مع أيديولوجياتها السياسية أو لمعسكرهم السياسي، وكمثال لذلك الامتناع عن تسجيل إصدارات سندات الدين للأقطار المدينة في أسواق البورصة وغيرها، ويمكن القول أنها هنا تعد تعدياً لمبدأ السيادة ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أنها تكون في شكل حلول يتفق عليها الطرفين بواسطة المؤسسات الدولية. وقد تتعدى ذلك إلى التدخل العسكري في الدول المدنية وكمثال لذلك قيام البحرية البريطانية والفرنسية باحتلال ميناء يوناني في "1859" واحتلال القوات البريطانية والفرنسية والإسبانية لأراضي المكسيك في "1862".

3. العجز عن سداد الديون قد يكون مدعاة للضغط السياسي:

قد تلجأ بعض الدول الدائنة لاستخدام أساليب الضغط السياسي على الدولة المدنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث توجه بعض الحكومات المعاونة لها بتنفيذ بعض أساليب الضغط السياسي على الدول الدائنة لحثها على السداد.

4. العجز في سداد الديون قد يكون مدعاة للتبعية الاقتصادية:

قد يجعل عجز الدول المدنية عن السداد في موقف الضعف أمام الدول الدائنة وقد تستغل تلك الدول الدائنة نقطة الضعف هذه لتحقيق المكاسب على المستوى المحلي والخارجي، مثل إجبار القيادات السياسية لتلك الدول المدنية بإتباعهم سياسات محلية و خارجية تصب بمصلحة الجهات الدائنة وأحياناً قد تحاول تلك القيادات تملق الجهات الدائنة للوصول إلى المناصب العليا وبالتالي يعزز من التبعية السياسية لتلك الدول.

5. الديون الخارجية قد تكون سبب للفساد السياسي والمالي:

قد تكون الديون الخارجية بكبر حجمها أحياناً سبباً للفساد المالي والسياسي، بحيث تكون هذه الأموال المقترضة موضع عين الطامعين والفاستدين للدخول للوظائف العامة التي تمكنهم من التحصل على نصيب تلك الأموال.

ـ المبحث الرابع:

المبادرات المطروحة لحل مشكلة المديونية العالمية¹⁶:

لجأت الدول الدائنة والمدينة إلى محاولة إيجاد أسلوب لمواجهة مشكلة أزمة المديونية العالمية . وكان من ضمن هذه الوسائل ما أطلق عليه إعادة جدولة الديون (Rescheduling) حيث دخلت الدول الدائنة والمدينة وصندوق النقد الدولي في مفاوضات طويلة ومضنية بدأت منذ أواخر السبعينات ، وكانت كل دولة مدينة تجتمع بالدول الدائنة في محاولة بإعادة جدولة ما عليها من ديون ويشمل ذلك تأجيل دفع الأقساط المستحقة دون تأجيل الفوائد.

ومعظم اتفاقات إعادة الجدولة تنص على العديد من الشروط مثل تأجيل كل أو معظم الدين لفترة تتراوح بين ست وثمان سنوات ، وفترة سماح تتراوح بين عامين وأربعة أعوام ، كذلك إعادة حساب القروض على أساس أسعار فائدة ومصاريف أكثر ملائمة للدولة المدينة.

ـ أهم محاولات تسوية مشكلة المديونية العالمية:

1. مشروع بيكر (Baker plan) 1988:-

يعتبر مشروع بيكر (نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي آنذاك جيمس بيكر) أولى المحاولات لمعالجة أزمة المديونية العالمية عن طريق إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية للدول الأقل نمواً وعلى سياسة البنوك في تقديم القروض بما يؤدي إلى تحقيق النمو.

يقضى المشروع أيضاً بإعطاء صندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في إيجاد الحلول ويشمل كذلك زيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي والبنوك الإقليمية كل هذا مقابل تعهد الدول النامية بإجراء الإصلاحات الاقتصادية المقترحة، وبالرغم من ذلك فلم يستطع

¹⁶خالد حسن البيلي ، (الاقتصاد الدولي) ، 2007م ، ص106-107.

المشروع تحقيق النجاح المأمول وذلك نسبة لعدم تناوله موضوع تخفيض المديونية كما أن حجم القروض الجديدة أقل من الفوائد المستحقة على الدول الأقل تقدماً .

2. مشروع برادي (Brady plan) 1989م:

سمى بذلك نسبة لنيكولس برادي خليفة بيكر في وزارة الخزانة الأمريكية ، وحاول المشروع تلافي القيود والانتقادات التي وجهت إلى مشروع بيكر، إذ نص على قيام البنوك بتقديم قروض جديدة إلى الدول المدينة كما اقترح إجراء تخفيض على حجم المديونية القديمة ، إلا أنه كان يسير ببطء كما قوبل بمعارضة البنوك في تقديم القروض الجديدة.

3. مشروعات تخفيض المديونية:

أ. إعادة شراء الديون (Debit Buy Backs):

أي قيام الدول المدينة بشراء ما عليها من ديون إلى البنوك الأجنبية بأثمان أقل من قيمتها الدفترية ، ولا تمنع البنوك في بيع حقوقها إلى الدول المدينة خاصة وأنها ليس لديها الضمان للحصول عليها ، ولقد نشأت سوق ثابتة تتم فيها عملية إعادة الشراء ، ففي عام 1989م قدر بسعر الدين الأرجنتين بـ18 منشأ كل دولار ودين البرازيل 32 منشأ ودين المكسيك 34 سنتاً ، وبدأ انخفاض أسعار الديون مشجعاً للدول النامية وفرصة يتعين عليها استغلالها والاستفادة منها ، لذلك بدأت بوليفيا في عام 1988م في شراء ديونها ، وفعلاً نجحت في ذلك حيث تمكنت من شراء نصف ديونها في عام 1989م بسعر يعادل 11% فقط من قيمتها الدفترية.

ب. مبادلة الديون لحقوق الملكية (Debit-equity Swap):-

ويتمثل في قيام الشركات الخاصة في الدول المتقدمة بشراء مشروع حكومي من احدي الدول المدينة مقابل ديونها على تلك الدولة ، أيضاً تقوم تلك الشركات باستثمار تلك الأموال في الدول المدينة بإقامة العديد من المشروعات.

ج. مبادلة الديون بمشروعات لحماية البيئة (Environmental Swap):-

ويتلخص هذا الأسلوب في تخصيص جزء من المديونية واستخدامه في المشروعات التي تعمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية مثل حماية الثروة الغابية والحيوانية والنباتية.

د. صندوق النقد الدولي ومشكلة المديونية:

أثناء أزمة المديونية العالمية حصل الصندوق على موارد جديدة (بالإضافة لرأس مال قدره حوالي 394 مليار دولار عام 1995م) لتقديم تسهيلات معينة لمدة طويلة وبفوائد منخفضة فأصبح من حق العضو الحصول على قروض تفوق ما تسمح به نظم الصندوق شريطة أن يوافق العضو على برنامج الإصلاح الاقتصادي المقدم من الصندوق ، والذي عادة ما يتضمن إتباع السياسات الاقتصادية التالية:

1. تعويم سعر الصرف وإلغاء القيود على الواردات.
2. تخفيض قيمة العملة.
3. سياسات انكماشية وتتمثل في رفع سعر الخصم (الفائدة) وتخفيض الإنفاق الحكومي خاصةً على النواحي الاجتماعية (التعليم والصحة)، بالإضافة لزيادة الضرائب وتجميد الزيادات في الأجور، وتشجيع الاقتصاد الحر.
4. تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفي مقابل العمل بهذه السياسات يتحصل العضو على مجموعة من القروض التي يقدمها الصندوق وتتمثل في الآتي:-

أ. تسهيلات الأرصدة الممتدة (Extended fund facility) ويمتد استخدام هذه التسهيلات لفترة ثلاث أو أربع سنوات ويتم التسديد خلال فترة تتراوح بين أربعة ونصف إلى عشر سنوات.

ب. تسهيلات الإصلاح الهيكلي (SAF) حيث تستطيع الدولة الحصول على تسهيلات في حدود 70% من حصتها شريطة تقديم البرنامج المطروح للإصلاح الاقتصادي وعلى أن

يتم السداد على فترة من خمسة ونصف سنة إلى عشرة سنوات وفي صورة أقساط ثلث سنوية وبفائدة 0.5%.

ج. تسهيلات الإصلاح الهيكلي العاجلة (ESAF) وتمنح هذه التسهيلات شريطة الموافقة على برنامج الإصلاح الهيكلي وفي ظل هذه التسهيلات تحصل الدولة على 250% من حصتها على ثلاث سنوات.

د. مبادرة الدول الفقيرة والمتقلة بالديون (HIPC):

تعتبر من أحدث المبادرات العالمية لحل أزمة المديونية العالمية ، وقد صممت بواسطة كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي عام 1996م، واشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية مثل دول نادي باريس ودول التعاون الثنائي والمصارف التجارية وتشتمل هذه المبادرة على ثلاث مراحل كالاتي:-

• المرحلة الأولى:

- حيث تقوم دول نادي باريس بخفض ديونها (أي شطب 67% من الدين الذي يحل آجلة خلال الثلاث سنوات).

بالإضافة لجدولة المتبقي على مدى 23 عاماً بفترة سماح 6 سنوات.

- تقدم البنوك التجارية شروط مماثلة لدول نادي باريس.

- تقدم دول التعاون الثنائي غير الأعضاء في نادي باريس شروط مماثلة لشروط نادي باريس.

- تقدم المؤسسات الدولية اقراضها العادي إذا ما ثبت استمرار عبء الدين .

• المرحلة الثانية:

تقوم دول نادي باريس بمزيد من التخفيض وفق الشروط التالية:-

أ. شطب 80% من الدين لفترة الثلاث سنوات التالية.

ب.جدولة المتبقي على مدى 23 عاماً بفترة سماح 6 سنوات

ج. تقدم المصارف التجارية شروط مماثلة لدول نادي باريس

د. تقدم دول التعاون الثنائي غير الأعضاء في دول نادي باريس نفس الشروط.

• المرحلة الأخيرة:

- تقوم دول نادي باريس بشطب 80% من المتأخرات مع جدولة المتبقي على مدى أكثر من 20 عاماً.

- تقدم المصارف التجارية ودول التعاون الثنائي غير الأعضاء في نادي باريس معاملة متماثلة.

- تقدم المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، البنك الأفريقي للتنمية) تخفيضاً مماثلاً لديونها عن طريق استخدام صندوق مبادرة خفض المديونية للدولة ذات المديونية العالية والذي أنشأ خصيصاً لهذا الغرض بجانب تقديمها للتمويل.

وللاستفادة من مبادرة (HIPC) لا بد من استيفاء بعض الشروط وتتلخص في الآتي:-

1. أن تكون الدولة مصنفة على أساس أحقيتها للاستلاف بشروط تسهيلات التكييف الهيكلي المقدر من الصندوق الدولي (ESAF) وشروط مؤسسة التنمية الدولية (IDA) بالنسبة للبنك الدولي (أي حسب دخل الفرد).

2. نسبة الدين للصادرات يجب ألا تقل عن 200-250%.

3. نسبة خدمة الدين للصادرات يجب ألا تقل عن 20-25%.

ومؤخراً بدأت مجموعات الضغوط الدولية المتمثلة في المنظمات الطوعية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة تطالب بتعديل هذه المبادر قبل الإسراع بإخراج الدول ذات المديونية العالية من عبء الدين ، حيث شملت التعديلات المقترحة الإعفاء الكامل للديون وتقصير الفترة الزمنية للمبادرة من ستة أعوام لثلاثة أعوام وإلغاء كثير من الشروط التعجيزية.

الفصل الثالث

الآثار السلبية الناجمة عن تراكم الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني.

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن ديون السودان الخارجية.

المبحث الثاني : أسباب تراكم ديون السودان الخارجية.

**المبحث الثالث : الآثار السلبية الناجمة عن تراكم الديون الخارجية
على الاقتصاد السوداني.**

**المبحث الرابع :مقاييس عبء المديونية الخارجية وأثرها على بعض
مؤشرات الاقتصاد .**

**المبحث الخامس :السياسات الحكومية لمعالجة مشكلة تراكم الديون
الخارجية.**

المبحث الأول:-

نبذة تاريخية عن ديون السودان الخارجية:-

بدأ تراكم ديون السودان الخارجية في فترة السبعينيات عندما بدأت النهضة الصناعية بالبلاد وتم تمويل إنشاء العديد من المشاريع عن طريق الاقتراض مما أدى لتراكم الديون والمتأخرات من 0.2 مليار دولار في عام 1979م إلى 1.3 مليار دولار في عام 1981 وإلى 2 مليار دولار في 1982. ويمكننا القول أن ديون السودان الخارجية خلال الفترة 1980-1990 قد زادت من مبلغ 4.670 مليار دولار في 1980 إلى 15.30 مليار دولار في 1990م، ومعظم هذه الديون عبارة عن ديون جهات ومؤسسات رسمية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (WB)، دول نادي باريس وتمثل هذه الديون حوالي 78.5% من الحجم الكلي للديون، حيث تمثل ديون القطاع الخاص حوالي 21.3% من الحجم الكلي للديون.

وقد استمر الحجم الكلي لديون السودان في الزيادة خلال الفترتين 1990-1999، 2000-2010، إذ ارتفعت الديون من (834.15) مليار دولار في عام 1995 إلى (37.5) مليار دولار عام 2010م، حيث بلغ حجم المتأخرات حوالي (21.5) مليار دولار. بنهاية عام 2013 وصل حجم ديون السودان الخارجية حوالي (43.8) مليار دولار وتمثل المتأخرات حوالي 86% من الحجم الكلي للديون

- تطور وهيكل و حجم ديون السودان الخارجية:

تمثل الديون الخارجية على السودان اكبر المشكلات المستقبلية مع المجتمع الدولي وأهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في السودان عقب ارتفاعها إلى حوالي 44 مليار دولار بنهاية العام 2013م.¹⁷

¹⁷بروف/ خالد حسن البيلي، (2015)، "المخرج لديون السودان الغير مستدامة"، المجلة الدولية للعلوم الإدارية والإجتماعية، ص5-8.

- مبررات الاقتراض الخارجي:
- بدأت الدولة في الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية والدول الصديقة والشقيقة بعد الاستقلال مباشرة بهدف:
- معالجة مشاكل الحساب الجاري.
- بناء البنيات التحتية.
- دعم وزيادة النمو الاقتصادي طويل المدى.
- توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة والجديدة¹⁸.
- معالجة مشاكل الحساب الجاري الناجمة عن تركيبه الصادرات السودانية وزيادة كلفة الإنتاج الزراعي.
- تمويل خطط التنمية القومية.
- تخفيض اعتمادية الموازنة على سياسة التمويل بالعجز
- معالجة آثار الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية.
- هيكّل وإدارة الدين العام الخارجي للسودان:

يتكون هيكّل الدين العام الخارجي للسودان مما يلي:

1. قروض من مصادر الاقتراض الرسمية وتشمل قروض المؤسسات الدولية والإقليمية ودول نادي باريس (وتشمل قروضا حكومية وتجارية من تلك الدول ودول غير أعضاء في نادي باريس).
2. قروض من مصادر الاقتراض الخاصة وتتمثل في قروض البنوك التجارية وهي قروض قصيرة الأجل استغلت في استيراد سلع إستراتيجية كالبتترول والدقيق بالإضافة للقروض النقدية.

¹⁸ أنجلاء فتحي ، بنك السودان المركزي 2009م ، ص45-ص46.

- تم إنشاء وحدة متخصصة شبه مستقلة لإدارة الدين العام الخارجي وهي تتبع من الناحية الإدارية للبنك إلا أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية تمكنها من ممارسة دورها المنوط بصورة ملائمة وسميتوحدة إدارة الدين العام الخارجي ، ومن أهدافها:
- أ. تخفيض تكلفة الاقتراض وتحقيق عبء الدين العام على الموازنة العامة.
- ب. توجيه الدين للأغراض التنموية.
- ج. تقليل المخاطر.
- د. تقليص حجم الدين العام.
- هـ. تنويع مصادر التمويل.¹⁹
- موقف الديون الخارجية السودانية:-

بلغت ديون السودان الخارجية للفترة 1980-2014م 43.6 مليار دولار

- الجدول أدناه يوضح تفاصيل المديونية
- جدول رقم (1-1): (ديون السودان الخارجية للفترة 1980 - 2014م).

المديونية بالمليون دولار	العام
4.67	1980
5.763	1981
6.272	1982
7.454	1983
8.594	1984
9.034	1985
9.834	1986
11.636	1987

¹⁹ أمار محبوب ذكي ، علاقة الدين الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية (دراسة حالة السودان) - رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2002م "ص47-ص48".

12.136	1988
12.855	1989
15.305	1990
15.834	1991
16.085	1992
16.321	1993
18.002	1994
19.355	1995
19.451	1996
19.357	1997
20.483	1998
20.546	1999
20.521	2000
20.798	2001
12.608	2002
25.71	2003
26.784	2004
27.006	2005
28.457	2006
31.873	2007
33.542	2008
35.687	2009
37.805	2010
39.8	2011
42.047	2012

43.660	2013
43.660	2014

المصدر: بنك السودان المركزي.

ويلاحظ من الجدول (1-1) أن ديون السودان الخارجية خلال الفترة (1980-2014م) في ازدياد مستمر بسبب ما يلي:-

- زيادة حاجة السودان للاقتراض الخارجي لتمويل الخطط الإنمائية فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدولة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة بالإضافة إلى زيادة الفوائد الجزائية نسبة لعدم التزام السودان بالسداد مما أدى إلى تضخيم إجمالي الديون الخارجية.

المبحث الثاني: أسباب تراكم المديونية الخارجية للسودان:-

المطلب الأول: أسباب لجوء السودان للتمويل الخارجي²⁰:

تلجأ الدول الفقيرة ومن بينها السودان لكافة مصادر التمويل الدولي بما في ذلك الإقراض وذلك بغرض الحفاظ على مستويات الاستهلاك القائمة في إطار سياسة دعم المدخرات الوطنية الضعيفة بالمدخرات الأجنبية لإستثمارها وتحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد ساهمت عدة عوامل للجوء السودان للإقراض الخارجي وهي:-

1. العجز في الحساب الجاري:

أدى العجز في الحساب بميزان المدفوعات السوداني للجوء السودان للإقراض الخارجي، ويرجع ذلك لاعتماد التجارة الخارجية في الاقتصاد السوداني على تصدير المنتجات الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام، مما انعكس على ميزان المدفوعات بالعجز الطويل والمستمر الذي استمر حوالي 40 عام (1957-2004)، باستثناء السنوات التي تلت تصدير البترول في عام 2000م وكان حدوث الفائض به بسبب صادرات البترول ، ويمثل قطاع الصادر المورد الرئيسي للنقد الأجنبي ولأسيما في السنوات الأخيرة التي تتصف بانخفاض كبير في القروض والمعونات الأجنبية وأصبحت التنمية تعتمد على النقد الأجنبي القادم من عائدات الصادر، وتواجه الصادرات السودانية مشاكل أثرت سلباً على منافستها في الخارج وتشمل الآتي:

أ. تعتمد تركيبة الصادرات السودانية على صادرات معينة.

ب. زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي للاعتماد بشكل أساسي على مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج.

²⁰ عبدالحفيظ حبيب الله النور ، مرجع سابق، ص25.

- ج. عدم استقرار سياسات سعر الصرف وسياسات الصادر.
2. فشل إستراتيجية انشاء مشاريع إحلال الواردات وزيادة الصادرات:
- بما يحقق الفائض في ميزان المدفوعات في ظل العديد من المشاريع التي تعتمد على التمويل الأجنبي والعملات الصعبة.
3. تبني الدولة لسياسة التمويل بالعجز (طباعة النقود) لتمويل عجز الموازنة العامة مما يزيد من عرض النقود ويقود إلى:-
- أ. زيادة معدلات التضخم.
- ب. انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات في مواجهة العائد عليها من الخارج.
4. الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية مع الاستمرار في انخفاض معدل النمو بالدخل القومي الحقيقي.
5. عدم مراعاة شروط القدرة الإيفائية بأعباء الديون الخارجية خلال المدى الزمني المتوسط على أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدلات الفائدة الدولية المتوقعة في الميزان الأساسي لميزان المدفوعات.
6. تقييد حرية الدول المتلقية للقروض من استخدام التمويل للبحث عن أفضل الأسعار فيما يخص الآليات والخبراء ومدخلات الإنتاج.
7. قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجذوى المشروعات فيما يخص حجم التكلفة الكلية والعملات المختلفة وعملة السداد واختيار التقنية المناسبة وعدم كفاية التخطيط والتأخير في استكمال الإجراءات الفنية.

المطلب الثاني:

أسباب تراكم المديونية الخارجية للسودان.

مقدمة²¹:

على الرغم من أن السودان استطاع أن يجتذب قروضاً ومنحاً خلال فترة ما بعد الاستقلال إلا أن عدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة الاقتصادية للموارد الأجنبية وما صاحبها من اختيار لمشروعات غير مدروسة، مع غياب تام لمتابعة تنفيذ المشروعات والاستخدام غير الرشيد لبعض القروض، وفشل السلطات الاقتصادية بالالتزام بوضع إطار كلي للسياسات الاقتصادية والاستثمارية أجهضت محاولات النمو والتقدم وعرض البلاد لأزمات اقتصادية عميقة مما يعني غياب إستراتيجية واضحة لجذب المدخرات الأجنبية ترشيد استخدامها.

ويرجع تفاقم المديونية الخارجية للسودان للأسباب الآتية:-

1. الارتفاع في حجم الاقتراض الخارجي (الديون الخارجية):-

أدى الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد البترولية خلال الفترة "1973-1974م" الأزمة البترولية الأولى ثم الأزمة البترولية الثانية ومشاكل الجفاف والتصحر لزراعة توازن اقتصاديات الدول النامية خاصة المستوردة للبترول وبالتالي خلقت علاقات تبادلية تجارية غير متكافئة ولصالح الدول المصدرة للبترول. وارتفاع أسعار المواد البترولية ومشتقاتها لها أثر واضح في اختلال الميزان التجاري للسودان مما أدى لتعثر السودان بسداد ديونه منذ بداية الثمانينيات، وإعادة جدولة ديونه في اتفاقيات نادي باريس.

ساهم الانخفاض في حجم الصادرات إلى انخفاض الموارد الأجنبية مما أدى إلى انخفاض في حجم خدمة الدين ونقص تدفق القروض من المؤسسات الإقليمية

²¹ بنك السودان المركزي ، وحدة الدين الخارجي ، 2009م.

والثنائية وانخفاض نسبة السحب من القروض القديمة مما أدى لتراكم المديونية خلال الفترة 1984م وحتى 2014م.

بدأ السودان في نهاية "1998" بالاتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراته مثل الصندوق السعودي للتنمية 1998م ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1999م ، وحتى 2010م مما ساهم في زيادة خدمة الدين خلال الفترة (1999-2010م) بالإضافة للحصول على عدد من القروض الجديدة والميسرة وللمساهمة في عملية التنمية وإعادة السحب من المشاريع القديمة مما أدى لزيادة السحوبات خلال تلك الفترة.

2. فشل برامج الجدولة:-

لجأ السودان لنادي باريس عام 1979م لجدولة ديونه تجاه دول المجموعة والتي سيتم فيها جدولة المتأخرات من الأصل والفوائد، وقد وقع السودان على أربعة اتفاقيات خلال الأعوام (1984-1983-1981-1979م) وتراوحت فترات السداد من "6-7 سنوات" وفترة سماح ثلاث سنوات. وسعر فائدة تجاري ما بين (8%-9%). وقد فشل السودان في السداد طبقاً لبرامج تلك الاتفاقيات وذلك يرجع لقصر الفترة الزمنية للسداد وارتفاع أسعار الفائدة إضافة إلى أن الجدولة شملت جزء من الدين ولم يتضمن أي إعفاءات للمديونية، ولم يستطع السودان من الاستفادة من المبادرات التي أعقبتها مثل مبادرة "نادي نابولي" والتي قضت بإعفاء 67% وجدولة المتبقي إلى فترة لا تقل عن 40 سنة". كما وقع السودان على اتفاقية إعادة التمويل للبنوك التجارية في 1981م حيث أخضعت ديون البنوك التجارية في السودان للمعالجة عن طريق هذه الاتفاقية وقد شملت أصل الدين حتى 1979/12/31م، والفوائد المرسلة والجارية في ابريل 1982م.

وقد بلغ المبلغ الذي أعيد جدولته آنذاك "554 مليون دولار" على أن تسدد في سبعة أعوام بفترة سماح "3 أعوام"، وقد عدلت تلك الاتفاقية عدة مرات ولكن لم يفي

السودان بالتزاماته بعد التعديل، وذلك يرجع لعدم تناسب هذه الاتفاقية مع الظروف الاقتصادية التي مر بها السودان من حيث قصر المدة الزمنية بالإضافة إلى أن الاتفاقية شملت جزء من المديونية²².

3. ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية وبناء التمويل على دراسات غير سليمة.
4. ضعف التنبؤ بين أجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي.
5. عدم التقيد بالأسس السليمة لتقييم شروط الاقتراض وفق معايير عنصر المنحة.
6. تصاعد أسعار الفائدة العالمية والفوائد الجزائية للقروض التجارية.
7. عدم وجود سياسة واضحة للاقتراض الخارجي.
8. تنامي أوجه الصرف الحكومي مقارنة بالموارد المتاحة.
9. ضعف القدرة التنفيذية للمشروعات الممولة بالقروض الأجنبية.
10. ضعف مقدرة الاقتصاد على تحقيق فوائض للمساهمة في سداد هذه القروض.

²² قصي محبوب محمد صالح بابا ، ص82- ص 83.

المبحث الثالث:

الآثار السلبية الناجمة عن تراكم المديونية على الاقتصاد السوداني هي ²³:-

- تشويه العلاقة مع العالم الخارجي وبالتالي تقليل الدخول لأسواق المال العالمي.
- التأثير على حدود المخاطر السيادية (Country Risk)
- الضغط على الموارد المحلية وإحداث فجوة في التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة مما يترتب عليه اللجوء إلى التمويل بالعجز وارتفاع معدلات التضخم.
- خفض الصرف التنموي مما يؤدي إلى زيادة أعباء المعيشة وزيادة معدلات الفقر.
- العجز في تدفق العملات الأجنبية بالبلاد مقارنة بالطلب عليها وبالتالي خفض قيمة العملة مقارنة بالعملات الأجنبية.
- خلق بيئة غير مواتية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة.
- العجز في الحصول على قروض وتسهيلات بشروط ميسرة تسهم في رفع معدلات نمو الاقتصاد.
- وقف السحب على مشروعات حيوية كمشروع سد مروي ومشروعات الكهرباء والطرق ومشروعات التنمية الريفية.
- عدم سداد الالتزامات لصندوق النقد الدولي يؤدي إلى اعتبار السودان دولة غير متعاونة مما يترتب عليه توقف التعامل المالي مع كل المؤسسات الدولية والدول الأعضاء في الصندوق مع السودان.
- المقاطعة الاقتصادية من قبل مؤسسات التمويل التنموي وبالتالي أضعاف فرص البلاد للاستفادة من التمويل التنموي الميسر.
- حرمان الدولة من الاستفادة من المبادرات الدولية المطروحة لمعالجة عبء المديونية (مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون).

²³آلاء حسن، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين 2010م.

- الجهات الدائنة للسودان:-

1. دول نادي باريس (الدول الأوروبية-أمريكا-كندا-روسيا - اليابان)
2. دول خارج نادي باريس (الدول والصناديق العربية - الصين والدول الآسيوية الأخرى).
3. المؤسسات الدولية والإقليمية.
4. البنوك التجارية العالمية.
5. الموردون الأجانب.

المبحث الرابع: مقاييس عبء المديونية الخارجية وأثرها على بعض مؤشرات الاقتصاد²⁴:

1. مقاييس عبء المديونية الخارجية:

هنالك عدد من المؤشرات المستخدمة لقياس عبء الديون ، فحجم المديونية ليس المؤشر الوحيد، هنالك عدة مؤشرات مثل مقارنة الديون بالنواتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ، الواردات ، المداخل الحكومية و تساعد هذه المؤشرات على تقييم عبء المديونية الخارجية لأي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية كبيرة أو مثقلة بالديون. وبمقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن توضيح وجود مشاكل في خدمة المديونية الخارجية كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متجانسة من الدول للكشف على مجالات لهذه المؤشرات تعكس الاقتراب من مستويات أدت إلى مصاعب مديونية في بعض الدول ومن هذه المؤشرات:

أولاً : نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات "خدمة الدين":

تعتبر خدمة الدين العام الخارجي من أهم المؤشرات المرتبطة بالمديونية الخارجية وهو عبارة عن مقياس ومؤشر يستخدم لقياس مدى العبء الذي يتحمله الاقتصاد المدين ، ويمثل نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الدين من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ويأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل خدمة الدين} = 100 \times \frac{\text{الأقساط} + \text{الفائدة}}{\text{حصيلة الصادرات}}$$

ويدل هذا المؤشر على أنه كلما ارتفع المعدل كلما دل ذلك على ارتفاع عبء الدين الخارجي على اقتصاد الدولة المقترضة والعكس.

²⁴ صندوق النقد الدولي ، 2000م ، المؤشرات المرتبطة بالديون والاحتياطات لقياس الحساسية إزاء التقلبات الخارجية إدارة تطوير ومواجهة السياسات ، ص32.

ولهذا تهتم الجهات الدائنة بحساب هذا المؤشر للاطمئنان على قدرة البلاد التي تتعامل معها على سداد أعباء ديونها ، على اعتبار أن أهم مصدر تملكه هذه الدولة لتسوية التزاماتها إنما يتمثل في حصيله صادراتها من السلع والخدمات.

ثانياً : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهو عبارة عن إجمالي المسحوبات من القروض بعد خصم ما سدد منه منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية كل سنة كنسبة مئوية، وهذا المقياس يمكن اعتباره مقياس لقدرة الدولة الإنتاجية فإذا وجد أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل متزايد مع كل نمو وتزايد في المسحوبات من القروض فهذا يدل على أن القرض وجه في أنشطة منتجه تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً : نسبة الدين العام الخارجي إلى الواردات:

وهي عبارة عن إجمالي المسحوبات من القروض بعد خصم ما سدد منها منسوبة إلى الواردات في نهاية كل سنة كنسبة مئوية ، وارتفاع هذه النسبة يعني أن نسبة الاستيراد كان يمكن أن يزيد بمقدار نسبة خدمة الدين " الأقساط + الفوائد " ، بمعنى أنه لولا مدفوعات خدمة الدين كان يمكن أن توجه تلك المدفوعات لزيادة واردات الدولة من الخارج . يمكن اعتبار هذا المؤشر. مؤشر استدامة ، حيث ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت اكبر من موارد السودان الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن السودان قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

رابعاً : مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وتوضح هذه النسبة نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات. وقد أوضح تقرير بنك السودان (2014) أن ديون السودان الخارجية مقارنة بصادراته تمثل (1697 %) مقارنة بالمعدل العالمي (150%) ، وكذلك تمثل (170%) مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمعدل العالمي (30%)

خامساً : مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية:

يقيس هذا المؤشر الاستدامة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية . ويدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبايية ومالية لخدمة المديونية.

سادساً : مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة:

مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزون الديون قصيرة الأجل. ويمثل الاحتياطي من النقد الأجنبي ما يحتفظ به البنك المركزي من نقد أجنبي لمجابهة ومواجهة التقلبات العالمية وكذلك خدمة الدين العام المتمثلة في القروض وفوائدها.

السياسات الحكومية لمعالجة مشكلة تراكم ديون السودان الخارجية:

قامت الحكومة بالعديد من المبادرات لإعادة جدولة الديون منذ 1980م وذلك عبر التوقيع على أربع اتفاقيات بإعادة جدولة الديون مع دول نادي باريس خلال الفترة 1981-1984م.

كلما نادت الحكومة بإلغاء ديونها مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس في عام 1987م ، ولكن الحكومة لم تفلح في الإيفاء بالشروط التي وضعتها هذه الدول.

اما الفترة (1980-2000م) فقد شهدت تدهوراً في علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي ، مع ملاحظة أن ديون السودان الخارجية في تلك الفترة كان حجمها 20 مليار دولار مع عدم وجود سياسة واضحة من الدول لمجابهة هذه المشكلة.

شهد العام 2000م تأسيس وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي كمحاولة من الحكومة لمعالجة مشكلة تراكم الديون الخارجية ، وكذلك تم في عام 2005م توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) مع الجنوب، مع وعود مرسوم من المجتمع الدولي بالمساهمة في حل مشكلة تراكم المديونية الخارجية والتي لم يتم الإيفاء بها حتى الآن.

في العام 2013م قامت الحكومة بوضع إستراتيجية لمعالجة ديون السودان الخارجية حيث شملت الإستراتيجية في مداها القصير تنفيذ بعض برامج الاقتصاد الكلي والتي تهدف لاختلافات هيكلية في نظام الضرائب ، الموازنة وإدارة الدين بينما هدفت الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل للمعالجة الشاملة لمشكلة تراكم المديونية ، مع التركيز على المعالجة السريعة لأزمة ديون السودان من قبل المجتمع الدولي.

²⁵المصدر: خالد البيلي (2015): "المخرج لديون السودان الغير مستدامة" ، المجلة الدولية للعلوم الإدارية والبحوث الاجتماعية

- كذلك لم يستفيد السودان من مبادرة الدول الفقيرة والمتقلة بالديون (HIPC_s) بالرغم من استيفاءه للشروط الاقتصادية من المبادرة حيث يرجع ذلك لأثر بعض العوامل السياسية والتي أدت لمنع البلاد من الاستفادة من هذه المبادرة وغيرها من مبادرات تخفيض المديونية.

الفصل الرابع

بناء نموذج لقياس اثر الدين الخارجي علي الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الصرف ، التضخم

المبحث الأول : مفهوم النماذج الاقتصادية .

المبحث الثاني : صيغ المعادلات الآنية .

المبحث الثالث : منهجية الاقتصاد القياسي .

الفصل الرابع

النموذج القياسي لدالة الدين الخارجي

المبحث الأول: مفهوم النماذج الاقتصادية

النموذج هو مجموعة من العلاقات التي تمثل واحداً أو أكثر من قطاعات الاقتصاد ويمكن التعبير عنه في شكل كلمات أو جداول أو أشكال بيانية أو معادلات رياضية.

والنموذج يتجرد من التفصيل ويركز على العلاقات الأساسية وبذلك يبسط الواقع حتى يمكن فهمه. ونموذج الاقتصاد القياسي هو نموذج رياضي مصمم للمساعدة في التنبؤ بحاجات ومطالب الاقتصاد القومي في بضع سنوات قادمة. ويمكن بناء النماذج للأوضاع الاقتصادية ساكنة أو حركية كما يمكن لتفاعل القوى (الفروض الاقتصادية) أن تُعدل وتُجرى عليها الدراسة، وإذا كان النموذج الاقتصادي يساعدنا على فهم الوضع فهو نموذج جيد ، وإذا قادنا إلى سوء الفهم فهو نموذج خاطئ.

وتستدل النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:-

1. الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بوساطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المتزامنة (simultaneous equations).

2. الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يؤلف أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع.

3. افتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

وتعتبر جميع النماذج الاقتصادية نماذج تصادفية ، وذلك بمعنى أنه عند تقدير قيم معلمات هذه النماذج لا يصادف الباحث التوفيق دائماً في تقدير القيم الحقيقية لهذه

المعلومات نظراً لصعوبة جمع الحقائق كاملة عن المجتمع ، كما أنه لا يمكن أن نأخذ في الحسبان جميع المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على متغير اقتصادي تابع بالإضافة إلى دقة المقاييس المستخدمة في قياس المتغيرات أو القيم التي تأخذها المتغيرات ليست ذات دقة كاملة.

ويمكن التحكم في جودة النموذج الاقتصادي وفقاً للخصائص التالية:-

- المطابقة النظرية: أي مطابقة النموذج القياسي للنظرية الاقتصادية بشكل يصف الظواهر الاقتصادية التي يهتم بها بصورة صحيحة وصريحة²⁶.
- القدرة على التفسير: أي قدرة النموذج القياسي على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية الذي يحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- دقة تقديرات المعالم: إذ أن هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل عدم الاتساق وعدم التحيز والكفاءة.
- قدرة النموذج للتنبؤ: أن يكون النموذج قادراً على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية²⁷.

²⁶د/ رياض نمذجة الاقتصاد القياسي والمحاكاة وتطبيقات على الحاسب الآلي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1999م ، ص8
²⁷هويدا آدم المبع أحمد ، أثر تطبيق المعادلات الآتية على دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م ، ص56.

المبحث الثاني

صيغ نماذج المعادلات الآتية:

يتألف نموذج المعادلات الآتية من مجموعة من المعادلات يوجد ما بينها تأثير متبادل ، ويتضمن النموذج الآتي في شكله الجبري والخطي عدة معادلات قد تصنف إلى معادلات سلوكية أو معادلات تعريفية.

تعرف المعادلات السلوكية على انها المعادلات التي تفسر كيفية استجابة ظاهرة اقتصادية معينة للتغيرات التي تطرأ على ظاهرة أو ظواهر اقتصادية أخرى وذلك تبعاً لصيغه التركيب الاقتصادي ، الذي يصفه النموذج المتضمن للمعادلة وكأمثلة للمعادلات السلوكية دوال الاستهلاك والمطلب والاستثمار²⁸.

أما المعادلات التعريفية تعرف أنها معادلات تبني على تعريف حسابي معين لبعض المتغيرات المستخدمة في الدراسة المعنية وكمثال للمعادلات التعريفية معادلة الدخل²⁹.

كذلك يحتوي النموذج الآتي العديد من المتغيرات التي تصنف عادة إلى داخلية ومتغيرات خارجية ، وتتحدد المتغيرات الداخلية بواسطة النموذج نفسه وعبر التأثيرات المتبادلة والمضمنة فيه أما المتغيرات الخارجية فإنها تتحدد من خارج النموذج وتعتبر معطاة بالنسبة للنموذج ، يتضمن النموذج الآتي بالإضافة إلى ذلك عوامل عشوائية وهي حدود الخطأ الخاصة بالمعادلات.

²⁸ طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج ال E.views نماذج الانحدار ، الخرطوم ، ب ط ، ب ت ، ص4.

²⁹ريان ابراهيم محمد الحسن ، استخدام المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان خلال الفترة من (1995-2013م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014م ، ص96.

تعريف نموذج المعادلات الآنية:-

نظام المعادلات الآنية هو النظام الذي يكون فيه هنالك تأثير للمتغير التابع على الأقل على أحد المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى التأثير الموجود من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. ونموذج المعادلات الآنية هو ذلك النموذج الذي لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لأحد متغيراته على الأقل دون استخدام جميع المعادلات في آن واحد.

ويتضح أن هنالك عدد من الخصائص التي تميز نماذج المعادلات الآنية ومنها:

1. أن المتغيرات الداخلية بمعادلات النموذج مرتبطة ارتباطاً تبادلياً في ما بينها فتظهر كمتغيرات تابعة وأحياناً كمتغيرات مستقلة أحياناً أخرى.
2. المتغيرات المستقلة ترتبط بالمتغيرات العشوائية في كل معادله الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بفرضية من فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية مما يجعل التقدير بها يعطي تقديرات متحيزة وغير مستقرة.

النموذج الهيكلي للدراسة :-

1. بناء النموذج الهيكلي:-

استناداً على منظومة المعادلات الآنية يمكن كتابة النموذج المستخدم في التقرير كما يلي:-

$$GDP = (D, EX, INF, FR)$$

$$EX = F(D, XP, INF, EX(-1))$$

$$INF = F(D, GDP, EX, MS)$$

النموذج الهيكلي:-

$$GDP = B_0 - B_1 D + B_2 EX - B_3 INF + B_4 FR + U_1$$

$$EX = a_0 - a_1 D + a_2 GDP + a_3 XP + a_4 EX (-1) + U_2$$

$$INF = b_0 + b_1 D - b_2 GDP - b_3 EX + b_4 MS + U_3$$

حيث أن:

D = الدين الخارجي

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

EX = سعر الصرف

INF = التضخم

XP = حجم الصادرات

MS = عرض النقود

$EX (-1)$ = سعر الصرف المتباطئ

FR = حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي

U_1, U_2, U_3, U_4 = المتغيرات العشوائية أو حدود الخطأ

- المتغيرات الداخلية في النموذج متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سعر الصرف (EX) ومعدل التضخم (INF).
- المتغيرات الخارجية في النموذج متمثلة في الدين الخارجي (D) حجم الصادرات (XP) وعرض النقود (MS) والاحتياطي النقدي الأجنبي (FR) وسعر الصرف المتباطئ ($EX(-1)$).

مشكلة التمييز:-

قبل القيام بتقدير النموذج يجب أولاً تعريف معادلات النموذج وذلك باستخدام شروط التعريف وهي:-

1)الرتبة: وفقاً لهذا الشرط فإن أي معادله حتى تكون معرفه فيجب أن يكون العدد الكلي للمتغيرات المفسرة فيها سواء أن كانت داخلية أو خارجية مساوية أو أكبر من عدد المعادلات بنموذج مطروحاً منها واحداً³⁰.

ولتوضيح ذلك الشرط تتبع الخطوات التالية:-

1. تقوم بتحول معادلات النموذج إلى معادلات صفرية مع إهمال المتغيرات العشوائية.
 2. نضع جدول يقيم معلمات النموذج كما هي مرتبة.
 3. نشطب سطر المعلمات للمعادلة إعداد التعريف بها.
 4. نقوم بتكوين محدد أو مجموعة من المحددات من الرتبة.
- (2) شروط الدرجة:-

وهو شرط ضروري فبالنسبة لأي معادلة من النموذج لتكون معرفه يجب أن يكون العدد الكلي للمتغيرات التي لا تظهر في المعادلات الأخرى مساوياً أو أكبر من عدد معادلات النموذج مطروحاً منها واحد.

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة " الموجودة في النظام وغير موجودة في المعادلة" = عدد المتغيرات الداخلية -1.

نتيجة لهذا الشرط هنالك ثلاث حالات للتعريف والتمييز:-

1. معادلة زائدة التمييز أو التعريف إذا كانت:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة < عدد المتغيرات الداخلية -1

³⁰من السيد علي ، محاضرة في الاقتصاد والقياس ، نماذج المحاولات الأنية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، سبتمبر 2014م.

فإننا نقول أن المعادلة ذاتية التمييز أو التعريف ويمكن تقدير قيم معالمها.

2. معادلة ناقصة التمييز أو التعريف إذا كانت:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة > عدد المتغيرات الداخلية - 1.

فإننا نقول أن المعادلة ناقصة التمييز أو التعريف ولا يمكن تقدير قيم معاملاتها.

3. معادلة معرفة أو مميزة إذا كانت:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة = عدد المتغيرات الداخلية - 1.

فإننا نقول أن المعادلة معرفة أو مميزة ويمكن تقدير قيم معاملاتها.

تشخيص معادلات النموذج:

سيتم تشخيص معادلات النموذج وفقاً لشروط الدرجة:

$$GDP = B_0 - B_1D + B_2EX - B_3INF + B_4FR$$

$$EX = a_0 - a_1D + a_2 GDP + a_3 XP + a_4 EX \quad (-1)$$

$$INF = b_0 + b_1D - b_2 GDP - b_3EX + b_4MS$$

1. تشخيص معادلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعادلة الأولى:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة = عدد المتغيرات الداخلية - 1.

$$2=3-1$$

$$2=2$$

• معادلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعادلة الأولى معرفة أو مميزة ويمكن تقدير قيم معالمها.

2. تشخيص معادلة سعر الصرف (EX) المعادلة الثانية:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة أكبر من عدد المتغيرات الداخلية-1

$$3 < 3-1$$

$$3 < 2$$

• معادلة سعر الصرف المعادلة الثانية دائرة التعريف ويمكن تقدير قيم معالمها.

3. تشخيص معادلة التضخم (INF) المعادلة الثالثة:

عدد المتغيرات الخارجية المستبعدة = عدد المتغيرات الداخلي -1

$$2=3-1$$

$$2=2$$

• معادلة التضخم إلى (INF) المعادلة الثالثة معرفة أو مميزه ويمكن تقدير قيم معالمها.

طرق تقدير نماذج المعادلات الآتية:

توجد ثلاثة طرق لتقدير نماذج المعادلات الآتية وهي³¹:

1. طريقة المعادلة الواحدة.

2. طريقة النموذج الكامل.

3. طريقة النموذج المختلط.

1) طريقة المعادلة الواحدة:

³¹ عبد المحمود محمد عبدالرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات ، 1995م ، ص 238-239.

وتتسم هذه الطريقة بأنها تقدر كل معادلة من معادلات النموذج بصورة مستقلة ومن ثم فإنها تأخذ في الحسبان القيود المفروضة على كل معادله ويسمى هذا النوع من الطرق بطرق المعلومات المحدودة ومن أهم هذه الطرق:

أ. طريقة المربعات الصغرى الغير مباشرة:

يمكن استخدامها في تقدير المعادلات المتتابة وذلك عن طريق كل معادلة من معادلات النموذج بصورة مستقلة أما في الحالات التي تكون فيها معادلات النموذج مرتبطة مع بعضها فإنها لا تصلح للتقدير.

وتتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة بخاصية الاتساق حيث يتلاشى التحيز وينخفض التباين وتتمركز حول القيم الأصلية للمعالم.

ب. طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين:

من الطرق الشائعة الاستخدام في الدراسات القياسية التطبيقية للحصول على مقدرات متوافقة للمعاملات في نموذج المعادلات الآنية ، ويمكن من خلال هذه الطريقة الحصول على مقدرات للمعالم الهيكلية في المعادلات زائدة التعريف وتامة التعريف.

خواص طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين:

1. تتميز متغيراتها بأنها متسقة ولكن تظل متحيزة في العينات الصغيرة.
2. إذا كانت المتغيرات المحددة سابقاً مرتبطة فإن النموذج لن يكون جيداً .
3. يجب إجراء اختبار الآنية قبل تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. (هو اختبار لوجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة مع الخطأ العشوائي).

(2) طريقة النموذج الكامل:

تتسم هذه الطريقة بأنها تقدر كل معادلات النموذج آنياً في وقت واحد وتشمل:

أ. طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث:

تستخدم عندما يعاني النموذج من المشاكل التالية³²:

1. عندما يكون النموذج زائد التعريف دون معادل ناقصة التعريف.
2. عندما يكون هنالك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والعشوائية بمعادلات النموذج.
 - ب. طريقة الإمكان الأعظم:
تعتبر طريقة الإمكان الأعظم من الطرق التي تتميز بصعوبة الحساب إذ أنها تتطلب التوصيف الكامل للنموذج والبيانات العديدة لذلك فهي أكثر الطرق تعقيداً و أقلها استخداماً.
3. طريقة النموذج المختلط:
تتسم هذه الطريقة بأنها تخلط معلومات العينة مع معلومات أخرى عن معلومات النموذج تتمثل:
 - أ. طريقة المربعات الصغرى المقيدة:
تطبق هذه الطريقة عندما يكون لدينا معلومات مسبقة عن قيم محددة لبعض المعلومات.
 - ب. طريقة مسح بيانات السلسلة والبيانات القطاعية:
تمتاز هذه الطريقة بأنها تتخلص من مشكلة الارتباط الخطي والتخلص من مشكلة التعريف ومشكلة التحيز.

³² طارق محمد الرشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص6.

المبحث الثالث:

منهجية الاقتصاد القياسي:

مقدمة:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختباراً اقتصادياً ، إحصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية . بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية³³:-

أولاً : مرحلة توصيف النموذج القياسي:

إنّ بناء النموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ثانياً : مرحلة تقدير النموذج:

أنّ تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

ثالثاً : مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقدير المعاملات الاقتصادية الإحصائية ، والقياسية.

³³بسام يونس ابراهيم وآخرون ، الاقتصاد السياسي والقياسي ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع ، 2002م ، ص16-22.

رابعاً : مرحلة التطبيق والتنبؤ :-

المرحلة الأخير من منهج البحث للاقتصاد القياسي حيث يتم استخدام النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية.

تعريف وتوصيف النموذج القياسي:

هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها:

1. تحديد متغيرات النموذج.
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
3. تحديد القيم والإشارات المسبقة للعالم.

أولاً : تحديد متغيرات النموذج³⁴:

تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة في السودان، وقد تم تحديد شكل واتجاه العلاقة ما بين متغيرات هذا النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية في هذا المجال عليه تم تحديد متغيرات النموذج المقترح على النحو الآتي:-

الدين الخارجي (D):

هي مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى غير المقيمين في نفس الدولة أجنب بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : هو القيمة الحقيقية لجملة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة في فترة زمنية محددة لسنة.

³⁴بنك السودان المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص87.

- سعر الصرف المتباطئ (EX-1):
هو قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في السنة السابقة.
- سعر الصرف (EX): هو قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار).
- التضخم (INF): هو الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار.
- الصادرات (XP): هي عبارة عن حجم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها في الأسواق العالمية.
- عرض النقود (MS): بمعناه الواسع M_2 يشمل العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب والهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والودائع الآجلة وهو يمثل كمية النقود الموجودة في اقتصاد معين. (الاقتصاد السوداني) خلال فترة زمنية معينة (سنة).
- الاحتياطي النقدي الأجنبي (FR): هو عبارة عن المقدار من العملة الأجنبية التي تحتفظ به الدولة كاحتياطي نقدي.

ثانياً : تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج ، فالنظرية الاقتصادية لا تحدد على وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنه يلمح في بعض الأحيان إلى إعادة صياغة بعض المعلومات التي تبين ولو جزئياً الملامح المناسبة للنموذج على النحو التالي:

أ. أسلوب الانتشار:

وفقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعها في شكل انتشار ذو محورين أحدهما على المحور الأفقي والآخر على المحور الرأسي ومن خلال ملاحظة الشكل نستطيع أن نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو غير

خطي. من عيوب هذا الأسلوب أنه يختصر على محورين فقط أو عدم إمكانية تطبيقه في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين.

ب. الأسلوب التجريبي:-

تأسيساً على هذا الأسلوب نقوم بتجريب الصيغة الرياضية المختلفة إلى ان نتحصل على الصيغة التي تعطي أفضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الإحصائية والقياسية باعتبار أن الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب.

وتعمل هذه الدراسة على توضيح شكل العلاقات الموجودة في النموذج في شكل نظام معادلات آنية لمعرفة أثر ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، خلال فترة التقدير (1980-2014).

عند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتى تتحول المعادلات الرياضية إلى معادلات قياسية حتى تتمكن من إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالآتي:

$$GDP = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 D + \hat{B}_2 EX - \hat{B}_3 INF + \hat{B}_4 FR + U_1$$

$$EX = \hat{a}_0 - \hat{a}_1 D + \hat{a}_2 GDP + \hat{a}_3 XP + \hat{a}_4 EX (-1) + U_2$$

$$INF = b_0 + b_1 D - b_2 GDP - b_3 EX + b_4 MS + U_3$$

ثالثاً : تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

أن النظرية الاقتصادية تبين وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي وتؤيد الدراسة السابقة (دراسة حسن توكل أثر الدين على الناتج المحلي الاجمالي هذه العلاقة.

وتوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والدين الخارجي، وتؤيد الدراسة السابقة (دراسة حسن توكل أثر الدين على سعر الصرف على هذه العلاقة)

توجد علاقة طردية ما بين التضخم والدين الخارجي وتؤيد الدراسات السابقة (دراسة حسن توكل هذه العلاقة) . والنظرية الاقتصادية المتعلقة بأثر الدين الخارجي على التضخم تؤكد هذه العلاقة.

1/ نتائج معادلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

الجدول (1-2) : نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الدالة اللوغرتمية.

Variables	Coefficient	Std.Erro	T-Statistic	Prob
Bo	3491.061	678.8364	5.142713	0.0000
Log D	544.1288	41.96786	12.96537	0.0000
Log INF	34.70240-	7.997606	4.339098-	0.0000
Log EX	711.6111	375.9485	1.892842	0.0616
Log FR	0.028583-	0.053412	0.535138-	0.5939

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

R-Squared	0.965200
Adjusted R-Squared	960560.

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

أ. النموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الإجمالي:-

$$\text{LogGDP} = B_0 - B_1D - B_2 \text{ INF} + B_3 \text{ EX} + B_4\text{FR} + U_1$$

$$\text{LogGDP} \hat{P} = \hat{B}_0 - \hat{B}_1D - \hat{B}_2 \text{ INF} + \hat{B}_3 \text{ EX} + \hat{B}_4\text{FR} + U_1$$

$$\text{LogGDP} \hat{P} = 3491.061+544.1288D - 34.70240\text{INF} +711.6111\text{EX} - 0.028583$$

ب. تقييم معادلة الناتج المحلي الإجمالي:

أولاً : المعيار الاقتصادي:-

- إشارة القاطع أو الثابت $\hat{B}_0$ موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه سالب أو موجب.

- إشارة معلمة الدين الخارجي $\hat{B}_1$ موجبة ذلك لا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

- إشارة معلمة سعر الصرف $\hat{B}_2$ موجبة وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف (EX) والناتج المحلي الإجمالي "GDP".

- إشارة معلمة التضخم $\hat{B}_3$ سالبة وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية ما بين معدل التضخم "INF" والناتج المحلي الإجمالي "

- إشارة معلمة للاحتياط $\hat{B}_4$ موجبة وذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين معامل الاحتياط والنقد الأجنبي FR والناتج المحلي الإجمالي GDP.

• المعايير الإحصائية:-

ج. اختيار معنوية المعالم المقدرة:-

1) معنوية القاطع أو الثابت $\hat{B}_0$ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0000) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ، لذلك تم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة $\hat{B}_1$ معنوية أي النتائج معتمدة إحصائياً .

(2) معنوية كل من الدين الخارجي D ومعدل التضخم INF وذلك لان القيم الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ، لذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن المعالم المقدرة.

($\hat{B}_1, \hat{B}_2$)، معنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الدين الخارجي D) ومعدل التضخم INF والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).
(3) معنوية كل من سعر الصرف EX ومعامل الاحتياطي النقد الأجنبي وذلك لأن القيم الاحتمالية لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 لذلك تم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل أن المعالم المقدرة غير معنوية.

($\hat{B}_3, \hat{B}_4$) وهذا يؤكد على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

• اختبار جودة توفيق المعادلة المقدرة:-

- يتضح من الجدول رقم (1-2) أن قيمة معامل التحديد المعدل R-2 بلغت 0.960560 أي أن المتغيرات المستقلة (D, INF, EX, FR) تؤثر بحوالي 96% على المتغير التابع (GDP) تم تفسيرها من خلال النموذج بينها 4% هي أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج وذلك يدل على جودة توفيق المعادلة.

2/ نتائج معادلة سعر الصرف:

جدول (3-1) يوضح نتائج تقدير دالة سعر الصرف باستخدام الدالة اللوغريتمية:

Variable	Coefficient	Std.Erro	T. Statist	Prob
a ₀	0.191386	0.166474	1.149643	0.2534
Log D	0.041704	0.017014	2.451207	0.0162
Log GDP	-8.00E-05	3.22E.05	-2.485403	0.0148
Log XP	2.77E-05	7.37E.07	3.751200	0.0003
Log EX (-1)	1.135683	0.090061	12.61013	0.0000

R-Squared	0.962522
Adjusted R-squared	-0.957353

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS

1. النموذج المقدر لدالة سعر الصرف:-

$$\text{LogEx} = a_0 - a_1 \text{LogD} + a_2 \text{LogGDP} + a_3 \text{LogGDP} + a_4 \text{LogGDPEX} (-1)$$

$$\text{LogE}\hat{x} = \hat{a}_0 - a_1 \text{LogD} + a_2 \text{LogGDP} + a_3 \text{LogGDP} + a_4 \text{LogGDPEX}(-1)$$

$$\text{LogE}\hat{x} = 0.191386 + 0.041704D - 8.00E-05GPD + 2.77E-05xp + 1.135683 \text{EX}(-1)$$

2. تقييم معادلة سعر الصرف (EX):-

أولاً : المعيار الاقتصادي:

- إشارة القاطع أو الثابت ($\hat{a}_0$) موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه سالب أو موجب.
- إشارة معلمة الدين الخارجي ($\hat{D}$) موجبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة سالبة ما بين الدين (D) وسعر الصرف (EX).
- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي ($\widehat{GDP}$) سالبة هي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف.
- إشارة معلمة سعر الصرف المتباطئ ($\widehat{EX}(-1)$) موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف المتباطئ ($\widehat{EX}(-1)$) وسعر الصرف (EX).
- إشارة معلمة الصادرات ($\widehat{xp}$) موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين الصادرات (XP) وسعر الصرف.

ثانياً : المعيار الإحصائي:

- اختبار معنوية المعالم المقدرة:

1. معنوية القاطع أو الثابت ($\hat{a}_0$) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.2534) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05).

تم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل بأن المعلمة غير معنوية.

- معنوية الدين الخارجي (D) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0162) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ولذلك تم

رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ($\hat{a}_2$) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

- معنوية الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0148) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وذلك تم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ($\hat{a}_3$) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

- معنوية الصادرات (XP) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0003) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ولذلك تم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ($\hat{a}_4$) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

- معنوية سعر الصرف المتباطئ ($\widehat{EX}(-1)$) وذلك لان القيمة الاحتمالية T بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ولذلك تم رفض الفرض عدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ($\hat{a}_5$) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

• اختبار جودة توصيف المعادلة المقدرة:-

- يتضح من الجدول رقم (3-1) أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) بلغت (6.957353) أي أن المتغيرات المستقلة ($GDP, XP, EX(-1)$) تؤثر بحوالي (95%) على أن المتغير التابع EX تم تفسيرها من خلال النموذج بينما 5% هي أثر المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وذلك يدل على جودة توفيق المعادلة.

3/ نتائج معادلة التضخم INF:-

جدول (4-1) نتائج تقدير دالة التضخم باستخدام الدالة اللوغرتمية

Variable	Coefficient	Std.Error	t. static	Pro
b ₀	60.71481	11.65748	5.208537	0.0000
D	6.468514	1.407674	4.595180	0.0000
GDP	-0.10049	0.0002576	-3.900624	0.0002
Ex	-5.454604	6.041631	-0.902836	0.3690
MS	-6.93E-06	8.40E-06	-0.825452	0.4113

R-squared	0.545845
Adjusted R-squared	0.485291

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS

أ- النموذج المقدر لدالة التضخم:-

$$\text{LogINF} = b_0 + b_1 \text{LogD} - b_2 \text{LogGDP} - b_3 \text{LogEX} + b_4 \text{LogMS} + U_3$$

$$\text{LogINF} = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 \text{LogD} - \hat{b}_2 \text{LogGDP} - \hat{b}_3 \text{LogEX} + \hat{b}_4 \text{LogMS}$$

$$\text{LogINF} = 60.71841 + 6.468514D - 0.1004GDP - 5.454604EX - 6.93E.06MS$$

ب- تقييم معادلة التضخم "INF":-

أولاً : المعيار الاقتصادي:-

- إشارة القاطع أو الثاني ($\hat{b}_0$) موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه سالب أو موجب.

- إشارة معلقة الدين الخارجي ($\hat{b}_1$) موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي D ومعدل التضخم (INF).

- إشارة معلقة سعر الصرف ($\hat{b}_2$) سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين سعر صرف (EX) ومعدل التضخم (INF).

- إشارة معلمة عرض النقود ($\hat{b}_3$) سالبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين عرض النقود (MS) ومعدل التضخم (INF).

ثانياً : المعيار الإحصائي:-

اختبار معنوية المعالم المقدرة:

1. معنوية القاطع أو الثابت ($\hat{b}_0$) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة (b_0) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

2. معلمة الدين الخارجي (D) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (10.0000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ($\hat{b}_1$) معنوية أي أن النتائج معتمدة إحصائياً .

3. معلمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.6390) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وذلك تم رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم القائل بأن المعلمة المقدرة ($\hat{b}_2$) غير معنوية أي أن النتائج غير معتمدة إحصائياً .

4. معلمة عرض النقود (MS) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.4116) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وذلك تم رفض

الفرض البديل وقبول الفرض العدم القائل بأن المعلمة المقدرة ($\hat{b}_3$) غير معنوية أي أن النتائج غير معتمدة إحصائياً .

اختبار جودة توفيق المعادلة المقدرة:-

يتضح من الجدول رقم (4-1) أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغت 0.485291 أن المتغيرات المستقلة (D,GDP,EX,MS) تؤثر بحوالي 48% على المتغير التابع (INF) تم تفسيرها من خلال النموذج بينما 52% هي أثر المتغيرات مضمنة في النموذج وذلك يدل على جودة توفيق النموذج.

الفصل الخامس

• مناقشة الفرضيات

• النتائج

• التوصيات

• المصادر والمراجع

• الملاحق

مناقشة فرضيات الدراسة

1- هنالك العديد من الاسباب التي ادت لتفاقم ازمة مديونية السودان الخارجية ومن

اهمها :

الارتفاع في حجم الافتراض الخارجي ، فشل برامج الجدولة ، ضعف دراسات الجدوي الاقتصادية وبناء التمويل علي دراسات غير سليمة ، ضعف التنبؤ بين اجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق بالاقراض الخارجي ، عدم وجود سياسة واضحة للاقتراض الخارجي .

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية (طردية) بين الناتج المحلي الاجمالي والدين

الخارجي :

وفقاً للنتائج الواردة في الجدول من (1-2) نجد أن هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي " اي ان اي زيادة في الدين الخارجي وخدمته تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي " وهذا ينفي صحة الفرضية الثانية ، ومبرر ذلك ان القروض التي تم افتراضها خلال الفترة (1980-2014) ، تم توجيهها في مشروعات تنموية ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (1-1) والجدول (5-1).

3-توجد علاقة ذات دلالة احصائية (سالبة) بين سعر الصرف والدين الخارجي :

وفقاً للنتائج الواردة في الجدول (1-3) نجد أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والدين الخارجي " اي ان اي انخفاض في قيمة سعر صرف الجنية يؤدي لازدياد حجم الديون الخارجية " وهذا يعني صحة الفرضية الثالثة .

4-توجد علاقة ذات دلالة احصائية (موجبة) بين التضخم والدين الخارجي :

وفقاً للنتائج الواردة في الجدول (1-4) نجد ان هنالك علاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي " اي ان اي ارتفاع في معدلات التضخم يؤدي لازدياد حجم الديون الخارجية.

النتائج:

1. هنالك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت لنشأة المديونية الخارجية وبالتالي أثار اقتصادية وأهمها سياسة تخص الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي.
2. هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي تم اعتماد الناتج المحلي إحصائيا واقتصاديا للمعنى أن أي زيادة للناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تصحبها زيادة بمقدار 5.39 في الدين الخارجي كما أشار لها النموذج.
3. هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والدين الخارجي ، أي أن القدرة الذاتية لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي سالبه للعجز المستمر في الميزان التجاري كما أشار لها النموذج.
4. هنالك علاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي كما أشار لها النموذج.

التوصيات:

1. على الدولة أن تزيد قدرتها على إنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تستطيع بها المنافسة في الأسواق العالمية لجلب مزيد من العملات الأجنبية حتى لا تضطر للاستدانة من الخارج.
2. أن يتم توجيه القروض الخارجية في مشروعات ذات جدوى اقتصادية.
3. تحسين العلاقات الخارجية للسودان مع المؤسسات الدولية والدول ذات العلاقة بقضية الدين الخارجي.
4. على الدولة إتاحة الفرصة للدائنين بعمل استثمارات داخل الدولة ، مقابل إعفاءات - ولو جزئية للدين الخارجي.
5. خلق بيئة خصبة للاستثمار بحيث يصبح السودان حاداً في المنافسة لاستقطاب رؤوس الأموال.

مقترحات لبحوث مستقبلية:-

- 1- أثر الدين الخارجى على ميزان المدفوعات السودانى خلال الفترة (2000-2014).
- 2- أثر الدين الخارجى على جذب الاستثمار الاجنبية المباشرة خلال الفترة (2000 - 2014).

المصادر والمراجع :

1. عبد الوهاب الامين ، فريد بشير طاهر ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، مركز المعرفة للنشر ، المنامة الطبعة الاولى 2007م.
2. احمد عبد الله ابراهيم ، الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني ، مطبوعات جامعة بترا ، ماليزيا ، الطبعة الاولى 2007م.
3. سالم خلف القطارنة ، مديونية الاردن الخارجية واثرها علي القرار الاقتصادي والتنمية في المدي الزمني من 1985-1995م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. عبد الغني مهرة ، الديون الخارجية واثرها على عملية التنمية ، جامعة دمشق ، الطبعة الاولى 1996م.
5. خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة أرو ، نوفمبر 2007م.
6. قصي محجوب محمد صالح بابا ، مشكلة ديون السودان الخارجي " رؤية للحل " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2012م.
7. خالد حسن البيلي ، المخرج لديون السودان الغير مستدامة ، المجلة الدولية للعلوم الادارية والاجتماعية ، 2015م.
8. نجلاء فتحي ، ديون السودان الخارجية ، بنك السودان المركزي ، 2009م.
9. عمار محجوب زكي ، علاقة الدين الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية ، دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2002م.
10. عبد الحفيظ حبيب الله النور ، الديون الخارجية واثرها علي التنمية في البلدان النامية بالتطبيق علي قطاع الزراعة في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م.

11. البنك السوداني المركزي وحدة الدين الخارجي، 2009م.
12. الاء حسن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2010م.
13. صندوق النقد الدولي المؤشرات المرتبطة بالديون واحتياطات لقياس الحساسية اذاء التقلبات الخارجية ، إدارة تطوير ومواجهة السياسات ، 2000م.
14. هال ، رياض ، نمذجة الاقتصاد القياسي والمحاكات وتطبيقات على الحاسب الالي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1994م.
15. هويدا ادم الميع احمد ، اثر تطبيق المعادلات الانية علي دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م.
16. ريان ابراهيم محمد الحسن ، استخدام المعادلات الانية لدراسة محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1990-2013م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014م.
17. من السيد علي ، محاضرات في الاقتصاد والقياس ، نماذج المعادلات الانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014م.
18. عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، 1990م.
20. بسام يونس ابراهيم وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر والتوزيع ، 2002م.

الملاحق

جدول (1-1) ديون السودان الخارجية خلال الفترة (1980-2014م)

المديونية بالمليون دولار	العام
4.67	1980
5.763	1981
6.272	1982
7.454	1983
8.594	1984
9.034	1985
9.834	1986
11.636	1987
12.136	1988
12.855	1989
15.305	1990
15.834	1991
16.085	1992
16.321	1993
18.002	1994
19.355	1995
19.451	1996
19.357	1997
20.483	1998
20.546	1999
20.521	2000
20.798	2001
12.608	2002

25.71	2003
26.784	2004
27.006	2005
28.457	2006
13.873	2007
33.542	2008
35.687	2009
37.805	2010
39.8	2011
42.047	2012
43.660	2013
43.660	2014

المصدر بنك السودان المركزي .

الجدول (2-1) : نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الدالة اللوغريتمية .

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

variables	Coeffcient	Std. Erro	T-Statistic	Prob
Bo	3491.061	678.8364	5.142713	0.0000
Log D	544.1288	41.96786	12.96537	0.0000
Log INF	34.70240-	7.997606	4.339098-	0.0000
Log EX	711.6111	375.9485	1.892842	0.0616
Log FR	0.028583-	0.053412	0.535138-	0.5939
R-Squared			0.965200	
Adjusted R- Squareded			960560.	

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

جدول (3-1) نتائج تقدير دالة سعر الصرف باستخدام الدالة اللوغريتمية:

Variable	Coefficient	Std.Erro	T.Statist	Prob
a_0	0.191386	0.166474	1.149643	0.2534
Log D	0.041704	0.017014	2.451207	0.0162
Log GDP	-8.00E-05	3.22E.05	2.485403-	0.0148
Log XP	2.77E-05	7.37E.07	3.751200	0.0003
Log EX(-1)	1.135683	0.090061	12.61013	0.0000

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

R-Squared	0.962522
AdjustedR-Squared	-0.957353

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

جدول (4-1) نتائج تقدير دالة التضخم باستخدام الدالة اللوغاريتمية

Variable	Coefficient	Std.Erro	T.Statist	Prob
b ₀	60.71481	11.65748	5.208537	0.0000
D	6.468514	1.407674	4.595180	0.0000
GDP	-0.10049	0.0002576	-3.900624	0.0002
EX	-5.454604	6.041631	-0.902836	0.3690
MS	-6.93E-06	8.40E-06	-0.825452	0.4113

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

R- Squared	0.545845
AdjustedR-Squared	0.485291

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج برنامج E.VIEWS.

جدول رقم (5-1) يوضح بيانات متغيرات الدراسة

Obs	GDP	INF	EX	EX(-1)	XP	FR	MS
1980	4851	26.09	0.005	—	0.3946	0.367	123.211
1981	6398	22.56	0.009	0.004	0.5544	3.033	165.967
1982	7620	27.69	0.013	0.004	0.6849	3.2513	216.104
1983	7185	31.13	0.013	0	0.9675	2.2594	277.45
1984	6865	32.45	0.025	0.012	1.3002	-1.8125	326.149
1985	6396	46.33	0.025	0	0.974	-3.625	601.81
1986	6742	29.04	0.025	0	1.1722	-1.5025	775.61
1987	7701	24.98	0.045	0.02	1.4931	31.563	1040.74
1988	7676	49.14	0.045	0	2.4332	13.986	1420.85
1989	8361	74.8	0.045	0	3.4227	-4.0725	2270.87
1990	7901	67.4	0.045	0	4.6578	-17.9	3164.46
1991	8498	123.7	0.045	0	2.5484	93.4	5269.55
1992	9057	117.6	0.1	0.05	15.832	29.3	14159.45
1993	9471	101.3	0.1328	0.0328	42.34	41.8	26858.34
1994	9565	116.8	0.216	0.0832	90.189	30.5	40535.29
1995	1014	69.4	0.4	0.184	235.96	-23.6	70596.6
1996	1074	129.3	1.2464	0.8464	5.774	-2	116598.6
1997	1142	46.4	1.5765	0.3301	81.313	24	159713.7
1998	1215.6	16.9	1.19945	0.418	1029.5	24	206951.3
1999	1294.2	16.2	2.516	0.5215	2029	-110	257918
2000	1372.6	3	2.5714	0.0554	4902.7	-108	346671
2001	1464.9	4.9	2.587	0.0156	4417.1	127.6	432213
2002	1566.2	8.3	2.6334	0.0464	5370.0	-300	653266

2003	1717.3	7.7	2.6082	-0.0252	6703	-422.6	742356
2004	1733.5	8.5	2.5826	-0.0256	9869	-730.2	969779.4
2005	1904.7	8.5	2.358	-0.1468	12028	-530.5	1403138
2006	2082.3	7.2	2.1715	-0.2643	12718	208.6	1787178
2007	2211	8.1	2.0159	-0.1553	18565	282	1971462
2008	2354	14.3	2.913	0.0754	25401	-21.12	2293316
2009	2800	11.2	2.2359	-0.6771	19120	119.38	161663
2010	2940	13	2.2373	100004	22359	-22.512	19908.3
2011	186689.9	18.1	2.4851	0.2478	2307.1	17.42	41853.1
2012	243412.8	35.1	4.4	1.9149	40650	1717.3	58663
2013	294530.2	37.1	5.59	1.19	957.94	9496	66449.7
2014	475827.8	36.9	5.54	-0.05	87.004	3405.1	77739

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي